معوقات تكريس الامن القانوني في مجال التشريعات المالية

(دراسة مقارنة)

Obstacles to enshrining legal rules in the field of financial law

(A comparative study)

الباحث: علي كاظم هندي حاتم
Researcher: Ali Kadhim Hindi Hatem
كلية القانون جامعة البصرة
ali1993almaliki@gmail.com

أ. م. د. علي عبد العباس نعيم
Prof. Dr. Ali Abdul Abbas Naeem
كلية القانون جامعة البصرة
ali.naim@uobasrah.edu.iq

الملخص

ان مبدأ الأمن القانوني هو أحد الأعمدة التي يستند إليها البناء التشريعي الرصين، إذ إن إعماله في نطاق التشريعات المالية يقتضي إرساء قدر من الثبات والاستقرار في نصوصها، بما يكفل انتظامها واتساقها. كما إنه لا يقف عند حدود تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد في المجالين المالي والاقتصادي، بل يتجاوز ذلك ليؤسس لحالة من الطمأنينة القانونية التي تضفي على القاعدة التشريعية قدراً من الاستقرار واليقين.

وتواجه عملية صناعة التشريع المالي جملةً من المعوقات الفنية والتقنية التي تنعكس سلبا على جودة التشريعات المالية وتحد من قدرتها على ترسيخ مبدأ الأمن القانوني، ويبرز في مقدمة هذه المعوقات غياب سياسة تشريعية واضحة، وضعف المنهج الواقعي في الإعداد، إلى جانب عدم اعتماد دراسات الأثر والتقييم اللاحق، بما يكشف عن خلل بنيوي في عملية التشريع. كما تسهم مشكلات الصياغة القانونية، وقصور استخدام الأتمتة، وتضخم النصوص التشريعية في تعقيد المنظومة القانونية وإضعاف فعاليتها وسهولة تطبيقها، ويضاف إلى ذلك عدم انسجام عدد من النصوص الوطنية مع المعايير الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على ثقة المتعاملين مع القانون ويحد من كفاءته في سياق تشريعي منفتح ومتطور. وتؤكد هذه المعوقات مجتمعة الحاجة إلى مراجعة شاملة لأسس صناعة التشريع المالي، واعتماد آليات كفيلة بتحسين جودة النصوص وتعزيز الأمن القانوني بوصفه شرطًا أساسيا لاستقرار التشريعات المالية. وللإحاطة بهذه المعوقات.

الكلمات المفتاحية: التشريع المالي ، الأمن القانوني ، التضخم التشريعي ، الصياغة التشريعية، المنهج التشريعي الواقعي.

Abstract

The principle of legal certainty is a cornerstone of sound legislation. Its application within financial legislation necessitates establishing a degree of consistency and stability in its provisions, ensuring their regularity and coherence. Furthermore, it

extends beyond merely regulating the relationship between the state and individuals in the financial and economic spheres; it fosters a state of legal reassurance that lends stability and certainty to the legislative framework.

The process of drafting financial legislation faces a number of technical and procedural obstacles that negatively impact the quality of financial laws and limit their ability to solidify the principle of legal certainty. Foremost among these obstacles are the absence of a clear legislative policy, a weak and unrealistic approach to drafting legislation, and the failure to conduct impact studies and subsequent evaluations, revealing a structural flaw in the legislative process. Problems with legal drafting, inadequate use of automation, and the sheer volume of legislation contribute to the complexity of the legal system, weakening its effectiveness and ease of application. Furthermore, the inconsistency of several national laws with international standards negatively impacts public trust and limits the efficiency of the legal system in an open and evolving legislative context. These obstacles collectively underscore the need for a comprehensive review of the foundations of financial legislation and the adoption of mechanisms to improve the quality of legal texts and enhance legal certainty, a prerequisite for the stability of financial legislation. For a deeper understanding of these obstacles, see the following.

keywords: financial legislation, legal certainty, legislative bloat, legislative drafting, and the pragmatic legislative approach.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه المخلصين وبعد، فإن موضوع البحث يقتضي تقسيم المقدمة إلى الفقرات الآتية:

أولاً: مدخل تعريفي بموضوع الدراسة: يعد مبدأ الأمن القانوني من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة القانونية الحديثة، لما له من دور محوري في تحقيق الاستقرار التشريعي وضمان الثقة في القواعد القانونية، ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في مجال التشريعات المالية، فالتشريع المالي بحكم طبيعته الحساسة لا يحتمل الغموض أو التقلب غير المبرر، إذ إن أي اضطراب في قواعده من شأنه أن يخل بالثقة العامة، ويقوض الاستقرار المالي، ويضعف الامتثال الطوعي لأحكامه، ومن ثم يغدو الأمن القانوني في المجال المالي ليس مجرد قيمة نظرية أو مبدأ تجريدي بل شرطا موضوعيا لفعالية السياسة المالية وعدالتها، وضمانا لتوازن العلاقة بين الدولة والمكلفين في إطار من اليقين القانوني المشروع.

ثانياً: أهمية الدراسة: الأهمية هي الحيز الذي يشغله الموضوع في الواقع وذهن الباحث العلمي، مما يدفع هذا الأخير للخوض في مضمار الموضوع والوقوف على مكامنه. وفي هذه الدراسة بالذات تتمحور أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

١. إن تكريس مبدأ الأمن القانوني في مجال التشريع المالي يعد من الموضوعات المعاصرة التي استأثرت باهتمام الفقه القانوني الحديث، لما لهذا المبدأ من أثر بالغ في حفظ الحقوق المالية، وتحقيق التوازن بين السلطات العامة.

٢. تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة البحوث الأكاديمية المتخصصة التي تناولت مبدأ الأمن القانوني في نطاق التشريعات المالية داخل الجامعات العراقية، وهو ما أوجد فراغًا علميًا يستدعي المعالجة. وتزداد هذه الأهمية بالنظر إلى حداثة موضـــوع الأمن القانوني وبروزه الواضـــح في فروع قانونية أخرى كالقانون الإداري والجنائي والدستوري، مقابل محدودية تناوله في المجال المالي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في غياب أو ضعف تكريس مبدأ الأمن القانوني ضمن التشريعات المالية في العراق، وهو ما يشكل فراغاً تشريعياً ومعيارياً ناتجاً عن جملة من الأسباب، في مقدمتها عدم الالتزام بالمبادئ القانونية العامة عند صياغة القواعد المالية، وإقحام أحكام غير منسجمة أو متعارضة داخل نصوص القوانين المالية، فضـــلا عن كثرة التعديلات التشـــريعية غير المبررة. ويترتب على ذلك غموض النصـــوص وصعوبة تفسيرها وتطبيقها، مما يضعف فعالية التشريع المالي في ضبط الموارد العامة، ويحد من قدرته على حماية الحقوق والحريات المالية، ويزيد من احتمالات المنازعات القانونية والإدارية، الأمر الذي ينعكس ســـلباً على الاستقرار المالي والقانوني.

رابعاً: هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مبدأ الأمن القانوني من حيث مفهومه وأبعاده وعناصره الأساسية، مع بيان مدى تطبيقه في إطار التشريعات المالية. كما تسعى إلى إبراز الدور الذي يؤديه هذا المبدأ في ضمان جودة التشريع المالي من خلال تعزيز وضوح النصوص القانونية واستقرارها، وحماية الحقوق والحريات المالية، والحد من مظاهر الغموض والتضـــارب التشـــريعي، بما يســـهم في تحقيق اســـتقرار النظام المالي وترسيخ الثقة في القواعد المالية.

خامساً: منهجية الدراسة اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع النصوص الدستورية والتشريعات المالية العراقية ذات الصلة بمبدأ الأمن القانوني، وتحليل مضامينها للكشف عن مدى حضور هذا المبدأ وأثره في ضـمان جودة التشـريع المالي. كما اسـتعانت الدراسـة بالمنهج المقارن، عبر إجراء مقارنة بين التشـريع المالي العراقي وكل من التشـريعين الفرنسـي والمصـري، للوقوف على التجارب المقارنة في تكريس الأمن القانوني، واستخلاص الدروس التشريعية التي يمكن الإفادة منها في تطوير المنظومة التشريعية المالية في العراق.

ســادســاً: هيكلية الدراســة: لغرض الإحاطة بموضــوع البحث ارتأينا تقسـيمه على ثلاثة مطالب ، تناولنا في المطلب الأول موضـوع غياب السـياسـة التشـريعية في ثلاثة فروع ؛ الفرع الأول منه غياب المنهج التشـريعي الواقعي، والثاني غياب دراسات قياس أثر التشريع، أما الثالث غياب التدقيق ما بعد التشريع (التقييم اللاحق) أما المطلب الثاني فسـنتناول فيه إشـكاليات الصـياغة التشـريعية وتضـخم النصـوص، الذي يُقسـم على ثلاثة فروع؛ الفرع الأول سـنتناول فيه أسـباب ضـعف الصـياغة التشـريعية ، والثاني التضـخم التشـريعي وتبعاته، أما الفرع الثالث غياب الأتمتة الإلكترونية في عملية الصـــياغة، أما المطلب الثالث ســـنخصـــصـــه لموضـــوع عدم توافق التشـريعات الوطنية مع المعايير الدولية ثم سـنختم البحث بخاتمة تتضـمن أهم ما توصـلنا إليه من اسـتنتاجات وتوصيات.

المطلب الأول

غياب السياسة التشريعية

إن صياغة القانون تستلزم وجود تصور ذهني مسبق لدى الفاعل التشريعي بشأن ما يقوم به والغاية التي يسعى إلى تحقيقها(١)، فبما أن القانون يُعد وسيلة لتحقيق أهداف محددة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو مزيجاً من هذه الأبعاد، فإن ذلك يقتضي أن يمتلك المشرع تصورا واضحا ومسبقا عن تلك الغايات، فالقانون في جوهره يعكس اختيارات السلطة القائمة ومواقفها تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تنظيمها أو إحداث تغيير فيها(٢).

في ضوء ما تقدم، يتبين أن اختلال السياسة التشريعية تُقوض مبدأ الأمن القانوني ويؤثر سلباً في جودة التشريع، ويتجلّى ذلك أساساً في معوقات بنيوية ملازمة للعملية التشريعية، تتمثل في غياب منهج تشريعي واقعي، وغياب دراسات قياس الأثر التشريعي، فضلاً عن انعدام آليات التقييم والمراجعة اللاحقة، بما يعكس ضعف السياسة التشريعية وانعكاساته السلبية على استقرار المنظومة المالية وفعاليتها، وهو ما سنبيّنه بإيجاز فيما يأتي.

الفرع الأول

غياب المنهج التشريعي الواقعي

إن التشريع يُوضع لينظم الوقائع التي ستقع مستقبلا مما يفرض على المشرع أن يضع في اعتباره استشراف ما هو آتٍ، إلا أن هذا الاستشراف ينبغي ألا يتجاوز واقع المجتمع بدرجة كبيرة، حتى لا يحدث الانفصام بين الواقع والتنظيم الذي أتى به التشريع، وعلى المشرع، وهو يضع قواعد القانون أن يستند إلى فهم عميق للمصالح الجوهرية للمجتمع أي إلى الأسس والقيم التي يقوم عليها كيان الجماعة واستقرارها(٣). كما أن القاعدة القانونية ليست كيانًا مجردًا، بل هي نتاج تفاعل بين التقاليد الموروثة، والمصالح المتغيرة، والاتجاهات الفكرية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن التشريعات لا ينبغي أن تكون جامدة أو عصيّة على التعديل لأنها وُجدت لتكون أداة مرنة لمعالجة مشكلات متنوعة تتسم بخصوصية كل حالة(٤).

ويتجلى أثر غياب المنهج الواقعي بشكل خاص في مجال التشريع المالي، وتحديدا في إعداد الموازنة العامة، التي تمثل الأداة الرئيسية لترجمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فالموازنة ليست مجرد أرقام وجداول فنية، بل هي خطة سنوية تعبّر عن أولويات الدولة الاقتصادية وتوجهاتها التنموية، ويتعين أن تستند إلى دراسة دقيقة للواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم، وأن تكون منسجمة مع مؤشرات خطط التنمية العامة، وعليه، فإن إعداد الموازنة بمعزل عن الظروف الاقتصادية السائدة والظروف المحيطة يؤدي إلى نتائج عكسية؛ إذ قد تُفضي الزيادة غير المدروسة في النفقات إلى معدلات تضخم مرتفعة، في حين قد يتسبب الاعتماد المفرط على

(١) باوند، روسكو ، مدخل إلى فلسفة القانون، ترجمة د. صلاح دباغ، مركز نهوض للدراسات والبحوث، ط١، بيرت، ٢٠٢١م، ص١١٩.
(٢) الشاوي، د. منذر ، مدخل في فلسفة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١١م، ص١١٠.
(٣) فتح الباب، عليوة مصطفى ، سن التشريعات، الكتاب الأول- الجزء الأول، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، مطابع شتات، ، ص١٦٦ وما بعدها.
(٤) العمري، د. أحمد سويلم ، السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا سنة نشر، ص٢٧٢.

الضرائب في ركـــــــود اقتصادي، ما لـم يكن ذلك متسقا مـع القدرة الحقيقية للاقتصاد الـوطني(١). فلم تعد الموازنة العامة مجرد موازنة مالية بحتة تُعنى بتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، ولا يُنظر إليها بوصـفها أداة محايدة لا تأثير لها في الأوضـاع الاقتصـادية، بل أصـبحت تُعد جزءًا أسـاسـيًا من البنية الاقتصـادية للدولة، تؤثر في الاقتصـــاد الوطني وتتأثر به، وقد اتجه الفكر المالي الحديث إلى توظيف الموازنة العامة كأداة فعّالة لخدمة الأهداف الاقتصـــادية والاجتماعية، من خلال اسـتخدامها لمعالجة المشـكلات الاقتصـــادية الكبرى مثل (الكساد والبطالة والتضخم)، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة(٢).

ويرى الباحث أن غياب الرؤية الواقعية في التشريع المالي لا يُنتج إلا موازنات صورية، ضعيفة الأثر، وعاجزة عن تحقيق التوازن المالي وتلبية تطلعات المجتمع. كما أن غياب المنهج التشريعي الواقعي والمنضبط يؤدي إلى سن تشريعات تفتقر إلى الاستقرار والوضوح، ومن ثم فإن هذا الأسلوب يشكل أحد أهم معوقات تحقيق الجودة في التشريع المالي، ويحد من القدرة على تكريس الأمن القانوني في المجال المالي.

ومن خلال دراسة نصوص قانون ضريبة الدخل العراقي يتضح أن جميع الدخول المتحققة، مهما كانت ضئيلة، تخضـع للضـريبة، ورغم أن هذا التنظيم كان مقبولًا في الماضـي ولم يُثر إشـكاليات تُذكر، فإن الوضـع تغير بعد صدور دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، إذ أصبح هذا الحكم متعارضًا مع النصوص الدستورية التي ألزمّت السلطة التشـريعية بسـن قوانين ضـريبية تراعي تكاليف معيشـة المكلّف بالضـريبة، ومع ذلك لم يُسـن منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية اليوم قانون ضريبي جديد يعالج هذه الإشكالية، أو حتى يُعدّل القانون القائم بما يتوافق مع أحكام الدستور، وهو ما يُعد خرقًا دسـتوريًا يسـتوجب التدخل والمعالجة، لضـمان الانسـجام بين التشـريع الضـريبي والنص الدستوري، ولتعزيز فعالية القانون وضمان احترام مبدأ الأمن القانوني(٣).

و يعد مبدأ فرض الضـريبة تبعًا للمقدرة المسـاهمة للمكلّف أحد الركائز الجوهرية للعدالة الضـريبية، إذ ينص إعلان حقوق الإنســان والمواطن الفرنســي على توزيع الأعباء العامة بين المواطنين بما يتناســب مع طاقتهم المالية(٤). ويعكس هذا المبدأ توجهًا تشريعيًا يسعى إلى مواءمة العبء الضريبي مع الطاقة الاقتصادية لكل فرد، بما يضمن توزيع التكاليف العامة بشكل عادل وفق معايير واقعية تراعي التفاوت في المداخيل والثروات. ورغم أن تطبيق هذا المبدأ يُناقش غالبًا في سياقاته الاجتماعية والاقتصادية أكثر من النظر إليه من زاوية قانونية بحتة، فقد استحضـره المجلس الدسـتوري الفرنسـي في بعض قراراته، ولا سـيما في القرار الصـادر بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٨١ بشـأن ضـريبة الثروات الكبرى، تأكيدًا على ضـرورة اتسـاق النظام الضـريبي مع مبادئ العدالة والمقدرة الفعلية للمكلّفين(٥).

وفي سياق متصل، يبرز الحصر الضريبي بوصفه الأداة التي تمكن الإدارة الضريبية من تجسيد هذا المبدأ، من خلال تحديد المكلفين الخاضـعين لكل نوع من الضـرائب وتدوين بياناتهم، فضـلا عن كونه وسـيلة فعالة للحد من التهرب الضـريبي وكشف حقيقة المركز المالي والاقتصـادي للمكلف، بما يسمح بالوصول إلى الوعاء الضـريبي

(١) الديحاني، فهد بندر ، أثر تطبيق الحوكمة على إدارة الموازنة العامة – دراســة مقارنة، رســالة ماجســتير في القانون العام، جامعة عجمان، كلية القانون، ٢٠١٨م، ص٨٥.
(٢) عصفور، محمد شاكر ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٨٨.
(٣) أنجاد، عبد السـتار حمد ، تقييم النظام الضـريبي العراقي بين الواقع والطموح : ضـريبة الدخل انموذجا، بحث منشـور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، مج ٣، ع ١٠، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص١٦٣.
(٤) أنظر: المادة (١٣) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لسنة ١٧٨٩.
(5) Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, 10e éd., LGDJ, Paris, 2010, p. 64.

بدقة[١]. فالحصر الضريبي الفعال يحقق أهم قاعدة من قواعد الضريبية ألا وهي قاعدة العدالة الضريبية من كون ان الضريبية تفرض على جميع الأموال والأشخاص، أي تحقيق المساواة بين المكلفين الخاضعين للضريبية، غير أن هذه المساواة لا تعني التسوية المطلقة بينهم، وإنما تقوم على أساس التفاوت وفق المقدرة التكليفية لكل مكلف، تبعًا لحجم نشاطه، وطبيعة أمواله، ومقدار أرباحه وغيرها من المعايير التي تعكس مركزه المالي الحقيقي[٢].

ومن صور غياب المنهج الواقعي في التشريع المالي أيضاً، عدم الالتزام بما يُعرف بقاعدة الملاءمة، التي تُعدّ من المبادئ الأساسية الواجب توفرها في النظام الضريبي، وتنص هذه القاعدة على أن تكون أحكام تحصيل الضريبة، بما في ذلك مواعيدها وأساليب دفعها، متناسبة مع قدرة المكلف، وذلك لتخفيف العبء المالي الواقع عليه، وبموجب هذه القاعدة يتم تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، ووقت استحقاقها، ووقت سدادها، مع إتاحة إمكانية تقسيطها أو تأجيل دفعها عند وجود ظروف مالية صعبة تحيط بالمكلف، بما يسهم في تفادي شعور دافعي الضرائب بالاستياء أو السخط، ومع ذلك فقد خرجت العديد من التشريعات الضريبية في دول العالم عن قاعدة الملاءمة، خاصة في الحالات التي تُعطى فيها قاعدة الاقتصاد أولوية على قاعدة الملاءمة[٣].

وإن غياب المنهج الواقعي في الصياغة التشريعية يؤدي إلى انفصال النصوص القانونية عن بيئتها التطبيقية، مما يُفقدها الفعالية والقدرة على مواكبة الوقائع المالية المتغيرة، فكلما كانت القواعد قريبة من الواقع سَهُل استيعابها من قِبل المخاطبين بها وتيسّر تطبيقها، ومن هنا ينبغي أن تكون الصياغة دقيقة، مرنة، ومُستجيبة لخصوصية الواقع لا أن تأتي بصيغة تجريدية جامدة تعيق التنفيذ، فالتشريع الجيد هو الذي يُعبّر عن الواقع بطريقة مرنة دون أن يخضع له بالكامل فالواقعية في الصياغة لا تعني التنازل عن المبادئ القانونية، وإنما إيجاد توازن بين التعبير القانوني الدقيق والتوصيف العملي للواقع[٤].

الفرع الثاني

غياب دراسات قياس أثر التشريع

يُعد قياس أثر التشريع أداة جوهرية في تحقيق جودة التشريعات، إذ يمثل عنصراً محورياً في دعم استقرار المجتمع وتعزيز تطوره على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٥]. حيث تعد دراسة الأثر التشريعي مرحلة محورية في مسار إعداد مشاريع القوانين، إذ تهدف إلى تقدير الآثار المحتملة التي قد يُفرزها تطبيق

(١) نعيم، د. علي عبد العباس ، تحديات التحاسب الضريبي عن عقود التجارة الإلكترونية دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن لكلية القانون، ملحق خاص (٢)، ع ٤٤، س ١٧، تصدر عن جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٢، ص ٤١٦ وما بعدها.
(٢) أحمد، د. نضال رؤوف ، دور الحصر الضريبي في تمويل الموازنة العامة في العراق (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)،بحث منشور في مجلة دراسات الكوفة، ع ٦٥، ج ٢، تصدر عن جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢، ص١٨٤.
(٣) العبدلي، محمد أحمد عزيز ، اليقين في التشريع الضريبي العراقي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الحقوق، ٢٠١٨، ص٢٢-٢٣.
(٤) محمد علي، د. عاطف سعدي ، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، بحث منشور في مجلة القانونية، ع ٣، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مملكة البحرين، ٢٠١٥م، ص١٢٠.
(٥) عبد الرزاق، د. كريم السيد ، قياس أثر التشريعات ، بحث منشور في مجلة النهضة، مج ١٣، ع ١، تصدر عن المركز المغربي للأبحاث والدراسات القانونية والسياسية ، المغرب، ٢٠١٢م ص٥.

النص الجديد على مختلف الأصعدة، سواء القانونية أو المالية أو الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو الأمنية، مع التركيز على الانعكاسات التي قد تطال فئات متعددة من المجتمع(١).

وتتمثل هذه العملية في تحليل وتقييم الآثار المحتملة لمقترح إجراء حكومي لمعالجة مشكلة محددة، بهدف تضييق الفجوة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية، وهي عملية استباقية تنبؤية تُزوِّد صانع القرار بالمعلومات والأدلة اللازمة لاعتماد سياسة قائمة على أسس علمية، من خلال توضيح مبررات التدخل الحكومي والبدائل المتاحة، مع تقدير متطلبات التنفيذ والآثار الإيجابية والسلبية ودراسة التكاليف والمخاطر، وصولًا إلى ترجيح الخيار الأكثر كفاءة وفعالية والأقل كلفة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(٢).

وفي فرنسا أدرجت دراسات تقييم الأثر كمكون مؤسسي يهدف إلى تعزيز جودة التشريع، وتوجيه السياسات العامة نحو مزيد من الكفاءة والفعالية. وفي هذا الإطار مثلت سنة ٢٠٠٩ نقطة تحول مفصلية في مسار دراسات تقييم الأثر، حيث انتقلت هذه الأخيرة من مجرد دراسة إدارية اختيارية إلى التزام دستوري وقانوني ملزم، فقد أقرت التعديلات الدستورية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ إدراج فقرة ثالثة في المادة (٣٩) من الدستور الفرنسي، تقضي بضرورة تلبية مشاريع القوانين لمتطلبات قانون عضوي يحدد شروط تقديمها إلى البرلمان، وقد فُعلت هذه المقتضيات من خلال القانون العضوي الصادر في ١٥ أبريل ٢٠٠٩، والذي نص صراحة على إلزامية إرفاق مشاريع القوانين بدراسة أثر تغطي الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية، سواء أثناء عرض المشروع على مجلس الدولة، او أثناء إيداعه في إحدى غرف البرلمان (٣).

وأصدر مجلس الدولة الفرنسي توصيات وتعليمات يتعين على السلطة التشريعية بوصفها صاحبة الاختصاص الأصيل في سن القوانين وتعديلها او إلغائها، ومن بين تلك التوصيات التي جاء بها مجلس الدولة الفرنسي هو ضرورة إرفاق أي نص قانوني جديد بدراسة سابقة وشاملة له، مع تحليل أسباب صياغته وآثاره ككل على حقوق الأفراد المكتسبة ومراكزهم القانونية بصورة خاصة(٤). ولتعزيز مصداقية التحليل المرتبط بتلك التأثيرات، دعا مجلس الدولة الفرنسي في تقريره لعام ٢٠٠٦ إلى إمكانية إجراء خبرة مضادة على دراسة الأثر التي أعدتها الجهة صاحبة مشروع القانون، كما شدّد تقرير لاسير (Lasserre) لعام ٢٠٠٤ على أن دراسة الأثر تكون أكثر فعالية عندما تُنفَّذ من قبل جهة مستقلة عن الجهة المقدمة لمشروع القانون، كما هو معمول به في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا(٥).

أما في مصر، فقد نصّ الدستور بعد تعديلات عام ٢٠١٩ على إسناد مجلس الشيوخ مهمة دراسة واقتراح سبل ترسيخ الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، وحماية القيم الأساسية والحقوق والحريات العامة. ولا يقتصر هذا الدور على طابع شكلي، بل يؤسس لوظيفة تحليلية وتقييمية تقتضي فحص الآثار العملية للتشريعات ومدى انعكاسها الواقعي على المجتمع. وبذلك يشكّل هذا النص الدستوري أساسًا موضوعيًا لقياس أثر التشريع، إذ لا

---

(١) لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٢٣-٢٠٢٤م، ص١٠٣-١٠٤.

(2) Aitken, V. E. (2013). An exposition of legislative quality and its relevance for effective development, pp. 21–22.

(٣) خليل، د. سامي محمد محمد فرج ، الإطار القانوني لإلزامية التقييم المسبق لآثار مشروعات القوانين في فرنسا، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٦٢، ع ٢، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ٢٠٢٥م، ص ١٨٢.

(٤) محمد، حسام الدين عبد الحميد ، مبدأ الأمن القانوني وعلاقته بفكرة الحقوق المكتسبة في القانون الإداري المصري والفرنسي، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ٨٠، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٢٢م، ، ،ص٢٩٠.

(٥) جمال الكواكبي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، بحث منشور في مجلة دفاتر برلمانية، مج ٢، ع ٢، تصدر عن مختبر القانون والحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ٢٠٢٣م، ص١٠٦.

يمكن تقدير إســـهام أي قـانون في دعم الديمقراطيـة أو حمـايـة الحقوق إلا من خلال تقييم نتـائجـه الفعليـة بعد تطبيقه(١).

وأما في العراق، فلم يتم حتى الآن اعتماد أو تقنين عملية قياس أثر التشـريعات، ولم يؤسـس مجلس الوزراء أي وحدة أو لجنة أو دائرة متخصصة بهذا الغرض، وينطبق الأمر نفسه على الوزارات والهيئات المستقلة. وتأسيسا على ذلك، يتضـح أن معظم المشـروعات المقدمة من الحكومة اعتمدت أسـاليب تقليدية ولم تخضـع لعملية قياس الأثر، ما جعلها نتاج رؤية سطحية لا تراعي آليات صـنع القرار أو التشـريع قبل إصـداره، كما أغفلت التكاليف الاقتصـــادية والاجتماعية والأمنية والســـياســـية الناتجة عن تطبيق هذه القوانين عمليا. وإزاء هذا الواقع، يدعو الباحث المشرّع العراقي إلى تبنّي منهجية قياس أثر التشريعات وإقرار آليات مؤسسية واضحة لها، لما لذلك من دور في ترشيد العملية التشريعية، وتحسين جودة القوانين، ومراعاة آثارها الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، بما يعزز مبدأ الأمن القانوني ويرتقي بفاعلية التشريع في العراق.

الفرع الثالث

غياب التدقيق ما بعد التشريع (التقييم اللاحق)

يقصـــد به التقييم اللاحق للتشـــريع المصـــاغ بعد أن يتم إقراره من البرلمان، ويدخل حيز النفاذ، إذ إن العملية التشـريعية لا تنتهي بعد إقرار النص التشـريعي، بل يخضـع التشـريع بعد إقراره لجملة من عمليات الرصـد، والرقابة المسـتمرة، وبيان أثر هذا التشـريع الذي أصـبح سـاري المفعول، ونافذا ضـمن منظومة قوانين الدولة، وتدقيقه، ويجب أن تتولى مهمة الرقابة والرصد هذه، هيأة خاصة ترتبط بمجلس النواب، أو وزارة العدل، أو أي جهة أخرى بحســب الأحوال، وينبغي أن تكون هذه الهيأة متكونة من خبراء وحقوقيين متخصـــصـــين، وتكون مهمتهم القيام بعملية التقييم هذه(٢).

و تُعنى هذه العملية او المرحلة بمتابعة مدى فاعلية القانون بعد دخوله حيّز التنفيذ، فهي تبحث في أثر التشـــريع ونتائجه العملية، وتوفّر قاعدة معرفية لتحديد ما إذا كان التشـريع قد حقق التغيير المسـتهدف، أم أنه بحاجة إلى تعديل لضـمان تحقيق أهدافه بصـورة أدق، أو أنه فقد مبررات وجوده وأصـبح غير ضـروري، بما يقتضـي إلغاءه(٣). فبمرور الوقت قد تصـبح التشـريعات التي كانت في وقت ما مفيدة ومنتجة للأغراض التي شـرعت لأجلها، غير صـــالحة أو تغدو غير مجدية في تحقيق الغرض الذي شُـرِّعت من أجله، ومن هنا يأتي دور المراجعة التشـــريعية بهدف التعرف على الأحكام التشـــريعية التي انقضـــت او قلت قيمتها من جراء الظروف المتغيرة، ومن خلال مراجعة أعمال مجلس النواب العراقي، وسـياسـته التشـريعية يتضـح أنه لم يبذل جهداً في تحديد سياسة التشريع ولا مراجعتها، ما يسجل من علامة إخفاق واضحة في الدور الحقيقي لهذا المجلس(٤).

و يساهم التقييم اللاحق للتشريعات بشكل ممنهج في رفع مستوى جودة التشريعات وضمان الحوكمة التشريعية، حيث يقوم البرلمان من خلال لجانه او دوائره المختصـة بتقييم أثر التشـريع والنتائج المترتبة بعد تطبيق القانون ودخوله حيز النفاذ، ومراجعة نصوصه، ومن ثم تقديم توصيات لحل المشاكل الناتجة عن التطبيق، وتعديل مواد القانون إن دعت الحاجة لذلك، ويسـتوجب مرور فترة زمنية قبل تنفيذ تدقيق التشـريع، وتتوقف هذه الفترة على

---

(١) المادة (٢٤٨) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.
(٢) السعيدي، ثامر عبد الجبار عبد العباس ، الصياغة القانونية لنصوص التشريع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٩م، ص١٤٤.

(3) Aitken, 2013, pp37.

(٤) الفتلاوي، د. أحمد عبيس نعمة ، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط١، بيروت، ٢٠١٥،،ص١٠٨.

طبيعة التشريع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعادة يتم تنفيذ التدقيق بعد مرور ثلاث سنوات على صدور القانون، وفي هذه المرحلة يباشر المختصون بإجراء المراجعات والدراسات حول مواد القانون وظروف تطبيقه، والمشاكل الناتجة وآراء الأطراف المتأثرة(١). إذ إن غياب الضابط الزمني في تنفيذ عملية التقييم اللاحق للتشريعات يُفضي إلى تفاوت أداء الجهات المعنية بالتنفيذ، مما ينعكس سلبًا على جودة التشريع ذاته، وقد يُفضي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه، إذ تقوم فكرة التقييم اللاحق على تحديد فترة زمنية واقعية ومناسبة يمكن بعدها قياس مدى تحقق آثار التشريع؛ فالتقييم المبكر جدًا قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، في حين أن التقييم المتأخر قد يعجز عن رصد الآثار الفعلية بدقة، خاصة إذا طرأت تغييرات على الواقع القانوني أو الاقتصادي أو الاجتماعي(٢).

وفي إطار التشريعات المالية تمكننا الحسابات الختامية من الوقوف على مدى الالتزام بتنفيذ الموازنة ومدى الانحراف عنها، وأسباب ذلك، فهي وثيقة تسجل فيها الإيرادات الفعلية والإنفاق الفعلي للسنة المالية المنتهية. ووزارة المالية هي الجهة الرسمية المكلفة بإعداد هذه الحسابات، حيث تقوم الوزارة المذكورة ممثلة بوزير المالية الاتحادي بإعدادها، ثم إرسالها إلى ديوان الرقابة المالية الذي يقوم بدوره بتدقيقها ويبدي ملاحظاته عليها، ثم يعيدها بعد ذلك للوزارة المذكورة التي تكون ملتزمة بالأخذ بملاحظات ديوان الرقابة المالية(٣)، ثم تقدمها إلى مجلس الوزراء من أجل تقديمها مع مشروع الموازنة العامة إلى مجلس النواب لمناقشتها ومعرفة الانحرافات فيها وإقرارها بعد ذلك، ليطلع عليها الشعب، وهذا ما أكده الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥(٤).

المطلب الثاني

إشكاليات الصياغة التشريعية وتضخم النصوص

تتكون القاعدة القانونية من عنصرين، عنصر العلم وعنصر الصياغة يتعلق عنصر العلم بجوهر القانون وموضوعه، أي بالمادة الأولية التي يتكون منها القانون، وبالعوامل التي تدخل في مضمونه أي القوى الخلاقة للقانون، أما عنصر الصياغة فيتمثل في إخراج هذا المضمون إلى حيز العمل من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها، وتسمى بأساليب صناعة أو صياغة القانون.

كما أن للصياغة التشريعية المحكمة دوراً حاسما في الحد من الحاجة إلى التفسير أو التعديل التشريعي، بما يعزز فاعلية النص القانوني واستقراره، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف أو رداءة الصياغة التشريعية تعد من أبرز الإشكاليات التي تعيق تحقيق أهداف التشريع، وتشكل معوقا أساسيا يحول دون تفعيل استراتيجيات الحوكمة التشريعية، ومن ثم فإن الوقوف على أسباب ضعف الصياغة، وظاهرة التضخم التشريعي بوصفها إحدى النتائج المباشرة لضعف الصياغة وعدم استقرار النصوص، وأثر غياب الأتمتة في إدارة العملية التشريعية، يعد مدخلا ضروريا لفهم هذه الإشكاليات ومعالجتها، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) المحسن، د. هاتف ، قياس أثر التشريع، دار السنهوري، ط١، بيروت، ٢٠١٨م، ص٥٨.
(٢) الحربي، د. راكان بن فهد ، قياس أثر التشريعات في المملكة العربية السعودية – إطار تنظيمي مقترح لتقييم الأثر التشريعي، مصدر سابق، ص٣٦٢.
(٣) المادة (٢٨) من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل.
(٤) تنص المادة (٦٢) على أنه: " أولا: يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره".

الفرع الأول

أسباب ضعف الصياغة التشريعية

تُعدّ الصياغة التشريعية عملية فنية معقدة تستند إلى سلسلة من المراحل والإجراءات المنهجية التي ينبغي استيفاؤها بدقة، وذلك بغية تهيئة المواد الأولية اللازمة لإعداد مشروع قانون متكامل من حيث الشكل والمضمون. غير أن هذه العملية كثيرا ما تعترضها جملة من المعوقات الفنية، والتي تُفضي في الغالب إلى ضعف أو رداءة في النصوص التشريعية، ومن مظاهر النص غير الجيد:

أولا: اللبس والغموض: يعد التعبير مبهماً أو غامضاً إذا سمح بأكثر من معنى واحد، ما يفتح المجال لتأويلات متعددة، ومن هنا يتحتم على القائم بالصياغة اختيار ألفاظ دقيقة وواضحة تحقق المعنى المقصود دون لبس أو غموض(١). وقد يؤدي غموض الصياغة إلى مخالفة دستورية، خاصة إذا أخلّ بضمانات دستورية ملزمة للمشرع العادي، كما يمكن أن يتخذ الغموض أشكالًا متعددة. فمنه الغموض الخفي، الأكثر شيوعًا، حيث يشير النص ظاهريًا إلى معناه، لكنه يصبح غامضًا عند تطبيقه على فئات معينة من الأفراد دون غيرهم. وهناك الغموض المشكل، وهو النص الذي لا يدل بوضوح على المقصود منه، ويستلزم الاستناد إلى قرائن خارجية لتحديد المعنى الصحيح(٢).

كما أن غموض النصوص التشريعية لطالما ارتبط تاريخيًا بإمكانية إساءة استخدام السلطة، لذا كان لزاما على المشرع اعتماد مناهج صياغة حديثة تتجنب العبارات الغامضة أو المتعددة الدلالات، فالنص التشريعي غير الواضح يفتح المجال أمام تأويلات متعددة يمكن للسلطة استغلالها بشكل يحقق مصالحها، مما يؤدي إلى التمييز بين الأفراد عند تطبيق القانون وانتهاك الحقوق والحريات(٣).

ثانياً: الخطأ: تظهر الأخطاء في النصوص التشريعية على هيئة أخطاء مادية وأخرى قانونية، فالأخطاء المادية هي تلك التي تُكتشف غالبًا بعد نشر التشريع في الجريدة الرسمية، ويعود ظهورها إلى ضعف التدقيق والمراجعة، أو تكرار التعديلات على النص، أو الاستعجال في إصداره، بل وربما إلى سوء استخدام حروف العطف بما لا ينسجم مع مقصود المشرّع، ويُعد هذا النوع من الأخطاء يسير المعالجة، إذ يمكن تصحيحه من خلال بيان تصحيحي يصدر لاحقًا(٤). أما الخطأ القانوني فيُقصد به صياغة النصوص بطريقة تفتقر إلى الدقة والسلامة، نتيجة قصور المشرع عن التعبير الصحيح عما قصد، ويكون غالبًا غير مقصود، ما يستوجب تعديل النص القانوني لتصحيح أحكام غير سليمة تتعارض مع القواعد والمبادئ العامة للدولة أو مع نصوص تشريعية أخرى (٥).

---

(١) الطائي، د. حيدر أدهم ، محاضرات في المبادئ الأساسية للصياغة التشريعية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١، ص٤٦.
(٢) عبود، د. ياسر عطيوي و سجى فالح حسين، دور المحكمة الاتحادية العليا العراقية في تطوير الصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ع٥٧، ج ٢، تصدر عن مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، ٢٠٢٣، ص٥٧٠.
(٣) المعموري، د. سعيد بن علي بن حسن ، د. رضوان احمد الجاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٧٩، تصدر عن جامعة المنصورة في مصر، ٢٠٢٢، ص٥١.
(٤) الفتلاوي، د. سلام عبد الزهرة و آمنة فارس حامد، المعايير العامة للصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٤، تصدر عن كلية القانون – جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧، ص٩٨.
(٥) القيسي، د. حنان محمد ، الصياغة التشريعية – وراء كل تشريع ناجح صياغة محكمة، مطبعة الكتاب، ط١، بغداد، ٢٠٢٥،ص٧٦.

وعلى سبيل المثال، ورد في الأمر رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣[١] الصادر عن سلطة الائتلاف المنحلة تعريف الضريبة بأنها "أي ضريبة او رسم يكون أثره مماثلا لأثر الضريبة". ويلاحظ هنا ان مصدر الأمر قد وقع في أكثر من خطأ، فهو عرف الضريبة بأنها الضريبة نفسها، وهو ما لا يُعد تعريفًا بالمعنى العلمي الدقيق، ومن جهة ثانية سبق وأن تضمنت قوانين الضرائب المختلفة، كقوانين الدخل والعقار والعرصات[٢]، تعريفات واضحة للضريبة، ما يؤدي إلى تعدد التعريفات لمصطلح واحد ويزيد من الالتباس، ويزداد التعقيد إذا علمنا أن الأمر رقم ٣٧ قد تضمن تعديلًا لنصوص تلك القوانين[٣]. ومن جانب آخر فإن مصدر الأمر (٣٧) قد خلط في التعريف بين الضريبة والرسم في حين أن هناك اتفاقا على اختلاف المصطلحين من حيث المفهوم والأركان[٤].

ثالثا: التعارض: قد يطرأ أن يتعارض نص تشريعي مع نص آخر بحيث يصعب الجمع بينهما عمليًا، رغم وضوح دلالة كل نص على حده، فالنصوص قد تبدو في ظاهرها متسقة واضحة، غير أن التصادم ينشأ عند مقارنتها، حيث توحي دلالاتها الظاهرية بتناقض محتمل بين المعاني، وفي هذه الحالة يصبح التدبر والتأمل في التفسير والتأويل أمرًا ضروريًا لتجاوز التعارض الظاهر، وإعادة النصوص إلى انسجام منطقي يسمح بفهم مقاصد المشرّع وتحقيق الأمن القانوني المطلوب [٥].

ومن الأمثلة البارزة على تعارض النصوص التشريعية ما نجده في بعض أحكام قانون ضريبة الدخل العراقي، حيث يعاقب هذا القانون على تقديم البيانات أو المعلومات الكاذبة بشأن الضريبة بعقوبة الحبس لمدة محددة لا تتجاوز السنة[٦]. وهو ما يتعارض مع نص آخر من القانون ذاته الذي تنطبق أحكامه على كل من استعمل الغش أو الاحتيال للتخلص من أداء الضريبة، مما يجعل إمكانية انطباق هذين النصين على الفعل ذاته واردة، رغم اختلاف شدة العقوبة بينهما[٧].

وتجدر الإشارة إلى أنّ القضاء الدستوري في العراق لم يجعل من التعارض بين نصين تشريعيين حتى لو كانا ينتميان إلى مصدرين مختلفين سبباً للحكم بعدم الدستورية، ما دام هذا التعارض لا يمس حكماً دستورياً صريحاً، وهو ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا في أحد قراراتها، حين ردّت الطعن المقدم ضد أحد نصوص قانون الادعاء العام على أساس الادعاء بتعارضه مع أمر صادر عن سلطة الائتلاف المنحلة، فقد بيّنت المحكمة أن مجرد وجود تعارض بين نص قانوني ونص آخر من درجة تشريعية مماثلة لا يُعد سببًا لإبطاله دستورياً، ولا سيما أن النص المطعون فيه يُعد لاحقاً زمنياً وصادراً عن السلطة التشريعية المختصة[٨].

رابعا: النقص: يقصد بالنقص إغفال لفظ في النص التشريعي بحيث يصبح النص غير مكتمل أو غير مستقيم بدونه، ويمكن أن يظهر هذا النقص في التشريع العادي أو في النص الدستوري، ما يستدعي أحيانًا الاستعانة بالأعراف المكملة أو المعدلة، ويعبر بعضهم عن حالة النقص في التشريع بمصطلح الفراغ الذي يتحقق عند

---

(١) نشر أمر سلطة الائتلاف رقم (٣٧) في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٧٩ في تشرين الأول ٢٠٠٣.
(٢) أنظر المادة (١) من قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩. والمادة (١) من قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل.
(٣) وهو ما نص عليه صراحة القسم (٢) من الأمر رقم (٣٧) المذكور.
(٤) الزبيدي، إبراهيم حميد محسن ، الفراغ التشريعي في أحكام الضرائب المباشرة في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٧م، ص٥٣.
(٥) حسن، د. خالد جمال أحمد ، مبادئ الصياغة التشريعية، بحث منشور في المجلة القانونية، ع ٤، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني ، البحرين، ٢٠١٥ ، ص٥٤.
(٦) المادة (٥٧) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل.
(٧) إذ ان العقوبة المقررة في المادة (٥٨) من قانون ضريبة الدخل هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على السنتين .
(٨) ينظر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم ٤٣/اتحادية/إعلام/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٦/٢٠ ، ، تم الاطلاع على نص القرار من موقع المحكمة الاتحادية العليا https://www.iraqfsc.iq/تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/١.

انعدام وجود شـــيء يتطلب واقع الحال وجوده. والنقص بهذا المعنى يختلف عن الغموض فالنقص يعني عدم وجود نص يطبقه القاضي، فين حين أن الغموض يعني وجود النص لكنه غير واضح ويحتاج إلى تفسير(١).

خامسا: التكرار: يقصد بالتكرار هو إعادة الحكم القانوني ذاته في أكثر من موضع، سواء داخل التشريع الواحد أو عبر تشريعات متعددة تصدر في السياق نفسه، ويُعد هذا الأسلوب من مظاهر الضعف في الصياغة، إذ إن تكرار الأحكام يُضعف من درجة الوضوح ويزيد من احتمالات اختلاف الصياغة أو الجزئيات بين النصوص المتكررة، مما قد يؤدي إلى تضـــارب غير مقصـــود في التطبيق. كما أن تعدد المواضـــع التي يُذكر فيها الحكم الواحد يجعل الوصـــول إلى القاعدة القانونية أكثر صـــعوبة بالنســـبة إلى المخاطبين بها، ويُعرّض هؤلاء للجهل بمحتواها أو الالتباس بشأنها، الأمر الذي قد ينعكس سلباً علـى تطبيق القانون ويقـوّض مبدأ الأمن القانوني(٢).

الفرع الثاني

التضخم التشريعي وتبعاته

إن ظاهرة التضخم التشريعي تعد من العلل التي تصيب التشريع، وتهدد الأمن القانوني مباشرة، ومناط هذه العلة ازدياد عدد القوانين الصادرة في كل سنة مما يسبب تكدسا لها مع مرور الزمن وهو ما جعل منها صعبة المنال وبعيدة الاستقرار(٣). كما أن ظاهرة التضخم تعد معضلة ذات بعد عالمي، لا تنحصر آثارها في إطار التشريع الوطني فحســـب، وإنما تعاني منها غالبية البلدان تقريبا، وإن تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر، فقد ســـبق وعانت منها أوربا، وبالخصوص فرنسا في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وحتى في نظمها القديمة(٤).

أما في **العراق** فلا توجد إحصـــائيات دقيقة عن التشـــريعات العراقية النافذة، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أنشـأ قاعدة إلكترونية جمع فيها التشـريعات العراقية عام ٢٠٠٤ ونشـرت عام ٢٠٠٨ وهي ما يقارب (٢٧٥٤٣) تشـريعاً متنوعاً ما بين قانون ونظام وتعليمات، وهذا مؤشـر واضـح على التضـخم التشـريعي وتوسـع السلطة التشريعية في إصدار القوانين (٥).

وفي إطار التشـريع المالي فإن القوانين الضـريبية تعد من أكثر القوانين من حيث تنوع الضـرائب وكثرة المواد المنظمة لها لذلك فإن عملية الإلمام بكل أنواع الضـــرائب يتطلب جهدا كبيرا من طرف العون، هذا الأمر يؤثر بصـورة سـلبية على معرفته بكل قوانين الضـرائب، مما يؤدي إلى اللامبالاة من قبل المكلفين تجاه هذه القوانين، مع صـعوبة إيصـال المعلومة القانونية الصـحيحة والواضـحة للمكلف بالضـريبة الذي يجد نفسه أمام ترسانة كبيرة

---

(١) الطائي، د. حيدر أدهم ، محاضـرات في المبادئ الأسـاسـية للصـياغة التشـريعية، دار السـنهوري، بيروت، ٢٠٢١، ص٤٩.

(٢) عطيوي، د. ياسر عبود و سجى فالح حسين، دور المحكمة الاتحادية العليا العراقية في تطوير الصياغة التشريعية – دراسـة مقارنة، بحث منشـور في مجلة الجامعة العراقية، ع٥٧، ج ٢، تصـدر عن مركز البحوث والدراسـات في الجامعة العراقية، ٢٠٢٣، ص٥٧٠.

(٣) شراد، صـوفيا ، التضـخم التشـريعي في قواعد القانون الدولي الإنسـاني – قواعد حماية الطفل زمن النزاعات المسـلحة انموذجا، بحث منشور في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج ٦، ع ٢، تصـدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة – الجزائر، ٢٠٢٢م، ص ٤٥٧.

(٤) معيزة، رضـا بن السعيد ، ترشيد السياسة الجنائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق –سعيد حمدين، جامعة الجزائر١، ص١١٤.

(٥) حسين، د. فائق محمد و محمد ناصـح محمد أمبن، الفوضـى التشـريعية – دراسـة استقرائية لواقع الحركة التشـريعية في العراق وإقليم كردستان، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، ع ٧، تصدر عن مجلس النواب في مملكة البحرين، فبراير ٢٠٢٤، ص١٨٤.

من القوانين التي يعجز عن فهمها او إدراك تفسيرها[١]. فبسبب تعدد التشريعات الضريبية وما تتضمنه من ثغرات وتعارض في بعض أحكامها، تتاح للمكلّف فرصة للتهرب من الضريبة، ويعزز من ذلك إمكانية تأويل النصوص القانونية بما يخدم مصلحته، الأمر الذي يفتح المجال واسعًا أمام بعضهم لاستغلال هذه الثغرات على حساب فعالية النظام الضريبي[٢]. كما أن التضخم الحاصل في القانون الضريبي يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى أحكامه، وسواء أكان هذا الوصول مادياً أم فكرياً، وهو الوضع الذي لا يمكن الحديث فيه عن وجود أمن قانوني[٣]، إذ إن التضخم التشريعي والأمن القانوني وجهان لعملة واحدة، وكل منهما يعد مظهرا للآخر ونتيجة حتمية له، ويعد التضخم التشريعي تهديداً حقيقياً للأمن القانوني، ولا يخفي ان التدخل التشريعي من أجل تصويب الهفوات التشريعية يحقق أكبر قدر من الأمن القانوني، مع وضع حد للتضخم التشريعي، وذلك بتبني ما يعرف بالتنقيح التشريعي الذي يتدارك الأخطاء الموضوعية منها والشكلية في النصوص القانونية والعمل على توحيد النصوص القانونية من خلال التخلي عن القواعد القانونية الزائدة وغير المهمة[٤]. ويمكن تصنيف أسباب التضخم التشريعي إلى نوعين من الأسباب:

أولا: أسباب سياسية: ففي العراق مثلا، يرتبط تضخم المنظومة التشريعية بدرجة كبيرة بالخلفية التاريخية المتراكمة التي مر بها النظام القانوني، بدءًا من الحقبة العثمانية ومرورًا بالاحتلال البريطاني، ثم العهد الملكي، فالعهود الجمهورية، وصولًا إلى الاحتلال الأمريكي وتشكيل الدولة العراقية الاتحادية بعد عام ٢٠٠٣، وقد تركت كل مرحلة من هذه المراحل بصمتها الخاصة على البنية التشريعية، مما أدى إلى تراكم نصوص قانونية متفاوتة من حيث المرجعية والأساس القانوني والفلسفي، ومتناقضة أحيانًا في مضمونها، ونتيجة لذلك، أصبحت البيئة التشريعية الحالية مزيجًا غير منسجم من تشريعات عثمانية ما زال بعضها نافذًا، وتشريعات ملكية وجمهورية واتحادية، دون أن تخضع هذه المنظومة لعملية مراجعة شاملة أو تحديث متكامل يراعي تغير السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٥].

ثانيا: أسباب فنية: وتتمثل بتعدد مصادر التشريعات حيث يتكون النظام التشريعي لكل دولة من مجموعة كبيرة من القواعد الدستورية والقانونية والإدارية العامة التي قد تتزاحم وتتعارض فيما بينها، فينتج عن ذلك التعدد تضخم النظام التشريعي من خلال وجود حكمين تشريعيين أو أكثر غير متوافقة مع بعضها، فيقع التعارض حين يصطدم نص تشريعي مع آخر على نحو يكون الجمع بينهما غير ممكن بسبب تعارضهما عند النزر لكل منهما

---

(١) غريبي، د. علي ، أثر الإعلام بالتشريع الضريبي على الإيرادات العامة، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية في جامعة الأغواط، مج ٦، ع ٢، سنة ٢٠٢٢، ص ٥٨ .

(٢) خيري، د. سهام الدين و غيث أركان عبد الله، الأساليب التكنولوجية الحديثة وسيلة أساسية في معالجة عمليات التهرب الضريبي والجمركي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، ٢٠١٨م، ص١٩.

(٣) جودة، حسين زاير ، العلم بالقانون الضريبي – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ٢٠٢٣، ص ٩٠.

(٤) لعويجي، عبد الله ، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، بحث منشور في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، مج ٦، ع ٢، عدد خاص بفعاليات الملتقى الوطني "أثر الأمن القانوني على تطوير الاستثمار في الجزائر المنعقد في ٤ فبراير، ٢٠٢١ عبر التحاضر المرئي عن بعد ZOOM، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر- الجزائر، ٢٠٢١م، ص١١٣.

(٥) كريم، د. منتصر علوان ، أثر السياسة التشريعية في الحد من تضخم تشريعات الوظيفية العامة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ١٣، ع ٢، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢٤، ص٩٣.

بشكل مستقل عن الآخر، الأمر الذي يتسبب باهتزاز الثقة بالتشريعات المتعارضة بسبب عدم جودتها وعدم قدرة من شرعها على إحاطته بالتشريعات السابقة، سواء كانت مساوية لدرجة التشريع الجديد أم غير ذلك(١).

الفرع الثالث

غياب الأتمتة الإلكترونية في عملية الصياغة

في ظل عالم باتت فيه التكنولوجيا وأدوات نظم المعلومات من الركائز الأساسية لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية، لم تعد الوسائل التقليدية كافية أو قادرة على الاستمرار بكفاءة. فالتطور الهائل في وسائل الاتصال والتقنيات الرقمية غيّر الصورة التقليدية للعمل الإداري والتشريعي، وفرض الانتقال نحو بيئة رقمية تعتمد الأتمتة كوسيلة وغاية لمواكبة التحولات المتسارعة(٢). حيث تلعب الأتمتة الالكترونية بأشكالها ومظاهرها التكنولوجية كافة دورا كبيرا في زيادة فاعلية البرلمان وعمله التشريعي، والبرلمان كمؤسسة ديمقراطية تعمل على تحقيق عملية التحول الديمقراطي من خلال وظيفتها التشريعية، إلا تلك الوظيفة تحتاج للوسائل التكنولوجية الحديثة الداعمة لعملها التشريعي من خلال الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال والتعبير الحر عن الآراء وعن مشاريع القوانين والسياسة التشريعية للبرلمان، كما أن هذه الوسائل تعمل على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة وصنع القرارات الخاصة بالسياسة التشريعية للبرلمان والتأثير على اتجاهات الرأي العام وتوفير البيانات والمعلومات للجمهور(٣).

و يقتضي الأداء البرلماني الجيد قدرة متميزة على التحصيل، وعلى الصياغة التشريعية بما يمكن من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، ومثل هذه القدرة يصعب تحقيقها من خلال الوسائل التقليدية نظرا لما ترتبط بها من بطء الفائدة وقلة المعلومة مع زيادة تكلفة الحصول عليها، ومن هنا فإنه يتحتم الاستعانة بالتقنيات الحديثة في مجال البحوث والمعلومات وإتاحتها بشكل كاف للعاملين بالأمانة الفنية، ومن ذلك مثلا: الحواسب الآلية، وشبكات الإنترنت، وقواعد البيانات، والبريد الإلكتروني إلخ(٤).

ويرى الباحث أن غياب الأتمتة في الصياغة التشريعية وبقاء العملية تقليدية يبطئ الأداء ويزيد الأخطاء ويضعف الشفافية، مما يستدعي تبني الصياغة الإلكترونية لضمان جودة التشريعات، توحيد النصوص، متابعة التعديلات، وتعزيز العدالة وحماية الحقوق، بما يدعم فعالية النظام القانوني والأمن القانوني.

المطلب الثالث

(١) العبدلي، د. محمد جبار جدوع ، التضخم التشريعي في مجال المصادقة على المعاهدات الدولية وأثره على جودة التشريعات الداخلية، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ، مج ١٧، ع ٦٠، تصدر عن كلية القانون- جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٤م، ص٢٨٧.
(٢) خزار، لمياء ، الحكومة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة-٠١- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧-٢٠١٨،ص٨٤.
(٣) الشاوي، د. سرى حارث عبد الكريم ، أتمتة العملية التشريعية- دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٧٩، تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢م، ص١٩٦.
(٤) بنداري، د. جلال ، تفعيل دور البرلمان وحاجته إلى بيوت الخبرة، بدون دار نشر ، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٠.

عدم توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

لا يفرض المنطق القانوني على الدولة أن تتعامل مع سيادتها الداخلية بوصفها مفهوماً مطلقاً أو غير قابل للتقييد بل إن الاعتراف بأن السيادة وسيلة قانونية للتعبير عن استقلال الدولة هو الأقرب للتصور الحديث للدولة القانونية فليست السيادة رخصة غير محدودة تتيح سن أي نوع من التشريعات دون قيد، وإنما يجب أن تمارس في إطار قانوني ينسجم مع متطلبات النظام القانوني العام، ويعكس استقلال الدولة دون أن يضعها في تعارض مع التزاماتها القانونية سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها الدولية(١).

و أسهمت عولمة الأسواق في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والنظام التنافسي، إذ تجاوز هذا النظام الحدود الوطنية وبرزت قواعد دولية تنظم المبادلات العالمية وتحمي المنافسة، الأمر الذي حدّ من سلطان الدولة التقليدي في هذا المجال. ولم يقف هذا التحول عند تقليص دور الدولة كمنظِّم للمنافسة، بل أضحَت هي ذاتها خاضعة لمنطق النظام التنافسي الدولي، فتحولت من ضابط إلى مضبوط (٢). وبناءً على ذلك، تراجعت صفة السيادة بمفهومها المطلق، وغدا لزاماً على الدولة الخضوع لمنطق النظام العالمي الذي تُعد جزءاً منه، إذ لم يعد من المقبول الادعاء بحرية إرادة مطلقة، شأنها في ذلك شأن الفرد الذي لا تُتصوَّر له إرادة قانونية غير مقيَّدة(٣).

وعلى الصعيد المالي أثّرت العولمة بشكل واضح على الضرائب غير المباشرة، ولا سيما الضرائب الجمركية التي تُفرض عند عبور السلع والبضائع عبر الحدود. ومع تراجع أهمية الحدود الجمركية وتحرير التجارة الدولية، انخفضت حصيلة هذه الضرائب بشكل ملحوظ، وبالنسبة للضرائب المباشرة، فإن تأثير العولمة يظهر من خلال الحاجة إلى تعويض النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة، فالدول تجد نفسها مضطرة إلى زيادة حصيلة الضرائب المباشرة ـــ مثل ضريبة الدخل ـــ لتعويض ما فقدته من إيرادات، خصوصًا في ظل سهولة انتقال رؤوس الأموال إلى خارج نطاق الخضوع الضريبي باستخدام التقنيات الحديثة(٤).

وإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى في التشريع مظهراً من مظاهر السيادة وأحد أهم تجلياتها فإن العولمة القانونية قد فرضت واقعاً جديدا يتمثل في وجود قوانين عابرة للحدود تسمو على التشريعات الوطنية وتحد من انفراد الدولة بالتشريع(٥). فعلى سبيل المثال، لم تعد علاقة القانون الضريبي محصورة في إطار فروع القانون العام الداخلي بل امتدت لتشمل فروع القانون العام الخارجي، حيث بات القانون الدولي يتضمن العديد من القضايا ذات الطابع الضريبي الدولي، ويعد التنازع الدولي في الاختصاص الضريبي من أبرز هذه القضايا، فقد اكتسب أهمية متزايدة في ظل تزايد العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، مما دفع الدول إلى إيلائه اهتماما خاصا تُرجم إلى مؤتمرات واتفاقيات دولية أفرزت مجموعة من القواعد الاتفاقية الخاصة بتنظيم الجوانب الدولية للقانون الضريبي(٦).

---

(١) لويد، د. دينيس ، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص١٧٢.
(٢) عدنان ،دفاس ، قانون المنافسة بين النظام التنافسي والأمن القانوني، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، تصدر عن جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، الجزائر، ٢٠١٥م ، ص٥٥٢,
(٣) ملا زادة، د. أحمد فاتح ، الأمن الدستوري ودوره في بناء دولة القانون – دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر ولتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٣،، ، ص١٥٤.
(٤) الزبيدي، د. عبد الباسط علي جاسم ، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٤، ص٤١.
(٥) سراغني، د. بو زيد ، العولمة القانونية وآلياتها، بحث منشور في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع ٩، تصدر عن مخبر الأمن في منطقة المتوسط- جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر، الجزائر، ٢٠١٦م ، ص١٧٤.
(٦) علي، يحيى قاسم ، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، كلية الحقوق - جامعة عدن، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٦٢.

وفي هذا الإطار، تقوم آلية العولمة التشريعية على إنفاذ محتوى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ضمن النصوص التشريعية الداخلية للدول، من خلال ما يُعرف بمبدأ المواءمة التشريعية، الذي يهدف إلى إدماج القواعد الدولية في النسيج القانوني الوطني، وقد عملت الدول الكبرى على تكريس هذا المبدأ، مستندة في ذلك إلى مبادئ قانونية دولية راسخة، وفي مقدمتها مبدأ الوفاء بالعهد وقدسية الاتفاق والعقود، واللذان يقضيان بوجوب التزام الدول بما تمليه المعاهدات من واجبات، وعدم جواز التنصل منها تحت أي ذريعة، بما في ذلك التعارض مع القوانين الداخلية(١). فلا توجد دولة تصوغ قوانينها اليوم بمعزل عما يجري في العالم بالنسبة لما يماثلها من قوانين، وأصبحت هناك قوانين إقليمية موحدة او مبادئ توجيهية إقليمية تحكم العديد من القوانين الوطنية (ومن أمثلة ذلك، مبادئ قانون العقد الأوربي)، كما أصبحت هناك منظمات دولية تنظم الأحكام القانونية في كل دول العالم، وأصبحت هناك قوانين دولية لتنظيم أمور معينة (مثل القانون النموذجي لليونسترال للتجارة الالكترونية الدولية لسنة ١٩٩٦، وقانون اليونسترال النموذجي للتحكيم الدولي، ...الخ)(٢). و يرى بعض الباحثين أن الاقتصار على البعد الوطني وحده يشكل مقاربة جزئية تتجاهل الضرورات الناشئة عن تأثيرات العولمة، الأمر الذي دفع **المشرع الفرنسي** إلى السعي لمواكبة هذه التحولات، باعتبارها عاملاً ضاغطاً من الخارج، عبر اعتماد إطار قانوني يدمج مفهوم الأداء في إدارة الموارد المالية. ويهدف هذا الإطار إلى التوافق مع السياق الدولي لإصلاح وإدارة الشؤون المالية للدولة، ضمن موجة إصلاحية تركز على مفاهيم الأداء والشفافية، وتندرج تحت مسمى حوكمة الشؤون المالية الحكومية الجديدة، مستفيدة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بما يعكس الحرص على مواءمة التشريع الوطني مع المعايير والمقاييس الدولية وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية في إدارة المال العام(٣).

وفيما يتعلق بدور المؤسسات المالية والتجارية الدولية، فإن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الشركات متعددة الجنسيات، كانت المحرك الأساسي والقوة الدافعة في تحقيق أهداف العولمة، فلكي يقوم صندوق النقد الدولي بوظيفته عليه القيام بعملية فحص تشمل المسائل الآتية: "سياسات الأسعار، الأجور، العمالة، الضرائب، الاستثمار والائتمان، هذا الى جانب فحص سياسات القطاعين العام والخاص وكذلك قطاع البنوك وسياسة البنك المركزي"، وفي هذا السياق، تتداخل هذه الإجراءات مع الشؤون السياسية للدول التي تسعى للحصول على تسهيلات نقدية من الصندوق، حيث يضع الصندوق شروطاً يجب على الدولة الالتزام بها لتحقيق هذه التسهيلات(٤).

وبالتوازي مع هذا التوجه، تزايدت مطالبات المنظمات والهيئات الدولية بضرورة تطوير أساليب ونظم إعداد الموازنة العامة وإدارة المال العام، ودعم هذه الجهود من خلال التوصيات والتقارير الصادرة في هذا المجال، و ترى المؤسسات الدولية الناشطة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية أن فعالية المالية العامة تتطلب توافر جملة

(١) دولة، د. ياسين و رحماني، د. إبراهيم ، أثر المعاهدات الدولية في فرض العولمة التشريعية على القانون الجزائري – المسائل الجنائية والأحوال الشخصية نموذجا، بحث منشور في مجلة الشهاب، مج ١٠، ع ١، تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢٤م،، ص٣٧١.
(٢) صبره، محمود محمد علي ، أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٤.
(٣) أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا، بحث منشور في المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، مج ٦، ع ١، تصدر عن جامعة أبو بكر بلقايد بولاية تلمسان، الجزائر، ٢٠٢١، ص٤٩.
(٤) الحديدي، د. طلعت جياد لجي ، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠١٢م، ص١٠١ وما بعدها.

من المعايير، في مقدمتها الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، وهو ذات الإطار الذي تدور حوله توصيات وجهود تلك المنظمات الدولية(١).

وفي إطار تقييم مدى استجابة النظام الضريبي العراقي للمتغيرات المحلية والدولية خلال المرحلة الانتقالية ما بعد عام ٢٠٠٣، يتضح أن العراق قد شرع في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجوهرية على نظامه الضريبي هدفت إلى تعزيز البيئة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار لا سيما الأجنبي، وقد تركزت تلك الإصلاحات في تطوير الهياكل القانونية والإدارية للضرائب، ومواءمة بعض جوانب التشريع الضريبي مع النماذج الدولية المعتمدة، ومن أبرز هذه المبادرات انخراط الهيئة العامة للضرائب في مفاوضات موسعة مع عدد من الدول لعقد اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي إدراكا لما يشكله هذا الازدواج من عائق كبير أمام حركة رؤوس الأموال وضغط مضاعف على المستثمرين، وقد قامت الهيئة بإعداد مشروع خاص لتجنب الازدواج الضريبي تم إعداده بالاعتماد على نماذج دولية(٢).

ويرى الباحث أن إدماج القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بالمالية العامة يُعد آلية أساسية لتحسين جودة التشريع المالي وتعزيز الأمن القانوني، من خلال استقرار المعايير ووضوحها وقابليتها للتطبيق. كما نرى أن غياب الانسجام بين التشريعات الوطنية والقواعد الدولية من أبرز معوقات الحوكمة التشريعية، مما يستلزم مواءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة، بوصفها شرطاً لإنجاح الحوكمة وضمان قابلية تطبيق هذه القواعد أمام القضاء الوطني دون تعارض في الاختصاص أو الإسناد.

هذا وقد مثل موضوع العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي محورًا لنقاش واسع في الفكر القانوني، تمحور حول نظريتين أساسيتين: الأولى هي نظرية ازدواج القانونين التي تبنّاها أنصار المدرسة الوضعية الإرادية، وترى هذه النظرية أن القانون الدولي والقانون الداخلي يمثلان نظامين قانونيين مستقلين ومتمايزين من حيث المصادر، والموضوعات، والأشخاص، والبنية القانونية، ومن ثم فإن المحاكم الوطنية غير مختصة بتطبيق قواعد القانون الدولي، ولا يمكن تصور وجود تعارض بين القانونين لاختلاف مجالات تطبيق كل منهما ذلك، أن التنازع لا يتصور إلا بين قانونين أو أكثر يشتركون في نطاق تطبيق واحد(٣). في المقابل، ظهرت نظرية تناقض في مضمونها النظرية التي تقر بالفصل بين القانونين الدولي والداخلي، ألا وهي نظرية وحدة القانون، حيث يرى أنصار هذه النظرية انعدام الاختلاف الأساسي بين القانون الدولي والقانون الداخلي، سواء من حيث مصادرهما أو من حيث أشخاصهما، وأن القانون الدولي والقانون الداخلي هما في الواقع فرعان لنظام قانوني واحد(٤). غير أن هؤلاء سرعان ما يختلفون عندما ينتقلون من التنظير إلى التطبيق العملي، إذ تتباين إجاباتهم حول السؤال الجوهري التالي: عند تعارض القانون الوطني مع القانون الدولي، أيهما يتمتع بالأولوية في السلم القانوني؟ هل يقدم القانون الدولي ويُبطل ما يخالفه من القانون الوطني؟ أم أن السيادة الوطنية تفرض أسبقية القانون الداخلي؟ أم أن هناك مساراً وسطاً يُغني عن المفاضلة المطلقة بينهما؟.

وقد أثارت هذه الاتجاهات خلافات فقهية واسعة حول مرتبة المعاهدات الدولية في النظام القانوني الوطني، وما يترتب على ذلك من إشكاليات تتعلق بنفاذها الداخلي، ومدى قابلية نصوصها للتطبيق المباشر، فضلًا عن أثر ذلك على مواءمة التشريعات الداخلية لقواعد القانون الدولي، ومدى استجابة المشرّع الوطني لهذه القواعد. غير

---

(١) تشانتشان منال، المجال المالي للبرلمان، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر١، كلية الحقوق ،٢٠١٨-٢٠١٩م، ص٣١٠.

(٢) هيثم علي محمد، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي – بحث تطبيقي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٥، ٢٠١٣م، ص٢٩٨.

(٣) العطية، د. عصام ، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، ط٢، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٩ وما بعدها.

(٤) سرحان، د. عبد العزيز محمد ، القانون الدولي العام – النظريات العامة ونظرية القانون في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٤٦.

أن التزام الدولة بالمعاهدات الدولية يعد واجبًا جوهريًا يفرض عليها تحقيق المواءمة التشـــريعية بين أحكام تلك الاتفاقيات وما تتضـــمنه من قواعد ومعايير دولية، ومقتضـــيات قانونها الداخلي، فالمعاهدات التي تقوم الدولة بإبرامها في مجال علاقاتها الدولية تصـبح جزءاً من قانونها الداخلي، ومن هنا يتعين على جميع سـلطات الدولة تطبيق المعاهدة الدولية(١).

ولا يقتصـر هذا الالتزام على مجرد التوقيع أو المصـادقة، بل يمتد ليشـمل اتخاذ الإجراءات القانونية والتشـريعية اللازمة لضـــمان التطبيق الفعلي لأحكام المعاهدات داخل النظام الداخلي، تحقيقاً لمبدأ تنفيذ الالتزامات الدولية بحســـن نية، حيث يحتاج هذا الأمر إلى أن تتخذ الدولة إجراءات داخلية لتكفل هذا التنفيذ(٢). ويجد مبدأ احترام المعاهدات وتنفيذها بحسن نية أسـاسـه في ديباجة اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، إذ جاء فيها:" الدول الأطراف في هذه الاتفاقية... تلاحظ أن مبادئ حرية الإرادة، وحسن النية، والعقد شريعة المتعاقدين، هي مبادئ معترف بها بصـــورة عامة". ويتضـــح جليا من هذا النص أن على أطراف المعاهدة احترام أحكامها وتنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتقها، والامتناع بصـــورة كاملة عن القيام بأي عمل أو تصـــرف يحول دون تحقيق الغرض أو الغاية من المعاهدة(٣). غير أن مكانة المعاهدات الدولية ضـــمن النظام القانوني الداخلي تختلف من دولة لأخرى بحسـب ما تقرره دسـاتيرها الوطنية. **ففي النظام الفرنسـي**، تتمتع المعاهدات الدولية بقيمة قانونية تفوق القوانين العادية بشرط أن يتم التصديق أو الموافقة عليها وفقا للأوضاع الدستورية المقررة، وأن يتم نشرها في الجريدة الرسـمية بنفس الطريقة التي تدرج فيها التشـريعات الوطنية، بالإضـافة إلى اشـتراط تطبيق الطرف الآخر لها(٤)، وهذا ما تقرر في الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨(٥).

أما في مصر، فإن المعاهدة الدولية بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية تكون لها قوة القانون أي في مرتبة القانون وهي المرتبة التي وردت في الدســاتير المصــرية المتعاقبة منذ دســتور ١٩٥٦، مما يوضــح أن مرتبة المعاهدات الدولية لم تتغير عبر التاريخ الدستوري المصري. ولاعتبار المعاهدة قانونا يجب استيفاء أربعة شــروط: أن تبرم بمعرفة من خوله الدســتور هذا الاختصــاص أي رئيس الجمهورية، أن يوافق مجلس النواب عليها، أن يصـدق عليها رئيس الجمهورية بعد الموافقة، وأن تنشر في الجريدة الرسمية وفق الأوضـاع المقررة، وبعد اسـتيفاء هذه الشـروط تصـبح المعاهدة الدولية شـأنها شـأن القانون في كل شـيء، فلا يعلو القانون على المعاهدة، ولا تعلو المعاهدة على القانون، إذ يتكافان في مرتبة القواعد القانونية.(٦).

أما في النظام القانوني العراقي، فقد نظم دســتور عام ٢٠٠٥ عملية التفاوض والإبرام والمصـــادقة والنفاذ للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقد أُنيط بمجلس النواب تنظيم عملية المصـادقة من خلال إصـدار قانون يُشـرع بأغلبية ثلثي أعضـائه(٧)، وفي هذا الإطار أصـدر مجلس النواب قانون عقد المعاهدات رقم (٣٥) لسـنة ٢٠١٥، الذي جاء متسـقا مع أحكام الدسـتور، إذ تولى تنظيم المراحل المختلفة لإبرام المعاهدة، إلا أن القانون المذكور لم

---

(١) عطيوي، فيصـل بدري وخالد ، مبدأ سـمو المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام، بحث منشـور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج، ع٢٠، تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠١٤م، ص٣٢٩.
(٢) سلطان، د. حامد و د. عائشة راتب و د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٢٥٦ وما بعدها.
(٣) ناجي، د. محمد جميل ، المعاهدات الدولية وآثارها القانونية وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لعام ١٩٦٩، بحث منشـور في مجلة جامعة ، ع ٦، تصدر عن جامعة الملكة أروى، اليمن، ٢٠١١م ، ص٣.
(٤) ريم البطمة، المعاهدات الدولية والقانون الوطني: دراســة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توطينها، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، كانون الأول ٢٠١٤، ص ٤٢.
(٥) تنص المادة (٥٥) من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ على ما يلي: "يكون للمعاهدات او الاتفاقات التي يتم التصديق او الموافقة عليها قانونيا منذ نشرها قوة تفوق القوانين شريطة أن يطبق الطرف الآخر هذا الاتفاق او هذه المعاهدة".
(٦) عبدالعزيز محمد ســالمان، الرقابة على دســتورية المعاهدات الدولية، منشــورات قانونية، ١١ ديســمبر ٢٠٢١، https://manshurat.org/node/74780 تاريخ زيارة الموقع: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥.
(٧)المادة (٦١/رابعا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

يمنح المعاهدات أولوية على القانون الوطني، كما أن نفاذها يتطلب اتخاذ تدابير تشـــريعية من قبل البرلمان، ويختص رئيس الجمهورية بالمصـــادقة على المعاهدات التي يوافق عليها مجلس النواب[١]. وبناءً على ما تقدم، فإن القيمة القانونية للمعاهدات في النظام القانوني العراقي تعادل قيمة التشـــريعات العادية، ولا تتمتع بعلوية عليها[٢]. فإذا وجدت معاهدة في الإطار الضريبي أخذت حكم القانون الداخلي في العراق.

---

(١)المادة ا(٧٣/ثانيا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
(٢) المادة (١٥١) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.

المصادر

اولاً: الكتب القانونية
١. د. أحمد سويلم العمري، السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا سنة نشر.
٢. د. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، التشـريع السـليم ومعوقات العملية التشـريعية في العراق، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط١، بيروت، ٢٠١٥.
٣. د. أحمد فاتح ملا زادة، الأمن الدستوري ودوره في بناء دولة القانون – دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر ولتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٣.
٤. ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، الصياغة القانونية لنصوص التشريع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٩.
٥. د. جلال بندارى، تفعيل دور البرلمان وحاجته إلى بيوت الخبرة، بدون دار نشر ، القاهرة، ٢٠٠٤.
٦. د. حامد سـلطان و د. عائشـة راتب و د. صـلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضـة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٧٨.
٧. د. حنان محمد القيسـي، الصـياغة التشـريعية – وراء كل تشـريع ناجح صـياغة محكمة، مطبعة الكتاب، ط١، بغداد، ٢٠٢٥.
٨. د. حيدر أدهم الطائي، محاضرات في المبادئ الأساسية للصياغة التشريعية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١.
٩. د. دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سـليم الصـويص، سـلسـلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.
١٠. روسـكو باوند، مدخل إلى فلسـفة القانون، ترجمة د. صـلاح دباغ، مركز نهوض للدراسـات والبحوث، ط١، بيرت، ٢٠٢١.
١١. ريم البطمة، المعاهدات الدولية والقانون الوطني: دراســـة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توطينها، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، كانون الأول ٢٠١٤.
١٢. د. طلعت جياد لجي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشـــر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠١٢.
١٣. د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٤.
١٤. د. عبد العزيز محمد ســـرحان، القانون الدولي العام – النظريات العامة ونظرية القانون في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
١٥. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، ط٢، بغداد، ٢٠١٢.
١٦. عليوة مصطفى فتح الباب، سن التشريعات، الكتاب الأول- الجزء الأول، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.
١٧. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨.
١٨. محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٧.
١٩. د. منذر الشاوي، مدخل في فلسفة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١١.
٢٠. د. هاتف المحسن، قياس أثر التشريع، دار السنهوري، ط١، بيروت، ٢٠١٨.
٢١. يحيى قاسم علي، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، كلية الحقوق - جامعة عدن، ط١، ٢٠٠٠.
ثانياً: الاطاريح والرسائل القانونية
١. إبراهيم حميد محسـن الزبيدي، الفراغ التشـريعي في أحكام الضـرائب المباشـرة في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٧.
٢. تشـانتشـان منال، المجال المالي للبرلمان، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق ،٢٠١٨-٢٠١٩.

٣. حسين زاير جودة، العلم بالقانون الضريبي – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ٢٠٢٣.
٤. رضا بن السعيد معيزة، ترشيد السياسة الجنائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق –سعيد حمدين، جامعة الجزائر١.
٥. فهد بندر الديحاني، أثر تطبيق الحوكمة على إدارة الموازنة العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة عجمان، كلية القانون، ٢٠١٨.
٦. لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.
٧. لمياء خزار، الحكومة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة-٠١- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧-٢٠١٨.
٨. محمد أحمد عزيز العبدلي، اليقين في التشريع الضريبي العراقي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الحقوق، ٢٠١٨.

ثالثاً: البحوث القانونية

١. أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا، بحث منشور في المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، مج ٦، ع ١، تصدر عن جامعة أبو بكر بلقايد بولاية تلمسان، الجزائر، ٢٠٢١.
٢. د. بو زيد سراغني، العولمة القانونية وآلياتها، بحث منشور في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع ٩، تصدر عن مخبر الأمن في منطقة المتوسط- جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر، الجزائر، ٢٠١٦.
٣. جمال الكواكبي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، بحث منشور في مجلة دفاتر برلمانية، مج ٢، ع ٢، تصدر عن مختبر القانون والحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ٢٠٢٣.
٤. حسام الدين عبد الحميد محمد، مبدأ الأمن القانوني وعلاقته بفكرة الحقوق المكتسبة في القانون الإداري المصري والفرنسي، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ٨٠، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٢٢.
٥. د. خالد جمال أحمد حسن، مبادئ الصياغة التشريعية، بحث منشور في المجلة القانونية، ع ٤، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني ، البحرين، ٢٠١٥.
٦. دفاس عدنان، قانون المنافسة بين النظام التنافسي والأمن القانوني، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، تصدر عن جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، الجزائر، ٢٠١٥.
٧. د. راكان بن فهد الحربي، قياس أثر التشريعات في المملكة العربية السعودية – إطار تنظيمي مقترح لتقييم الأثر التشريعي، بحث منشور في مجلة قضاء، ع ٣٥، تصدر عن الجمعية العلمية القضائية السعودية ، مايو ٢٠٢٤.
٨. د. سامي محمد محمد فرج خليل، الإطار القانوني لإلزامية التقييم المسبق لآثار مشروعات القوانين في فرنسا، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٦٢، ع ٢، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ٢٠٢٥.
٩. د. سرى حارث عبد الكريم الشاوي، أتمتة العملية التشريعية- دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٧٩، تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.
١٠. د. سعيد بن علي بن حسن المعموري ، د. رضوان احمد الجاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٧٩، تصدر عن جامعة المنصورة في مصر، ٢٠٢٢.
١١. د. سلام عبد الزهرة الفتلاوي و آمنة فارس حامد، المعايير العامة للصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٤، تصدر عن كلية القانون – جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧.
١٢. د. سهام الدين خيري و غيث أركان عبد الله، الأساليب التكنولوجية الحديثة وسيلة أساسية في معالجة عمليات التهرب الضريبي والجمركي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، ٢٠١٨.
١٣. صوفيا شراد، التضخم التشريعي في قواعد القانون الدولي الإنساني – قواعد حماية الطفل زمن النزاعات المسلحة انموذجا، بحث منشور في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج ٦، ع ٢، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة – الجزائر، ٢٠٢٢.
١٤. د. عاطف سعدي محمد علي، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، بحث منشور في مجلة القانونية، ع ٣، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مملكة البحرين، ٢٠١٥.
١٥. عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح : ضريبة الدخل انموذجا، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، مج ٣، ع ١٠، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٤.
١٦. عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، بحث منشور في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، مج ٦، ع ٢، عدد خاص بفعاليات الملتقى الوطني "أثر الأمن القانوني على تطوير الاستثمار في الجزائر المنعقد في ٤ فبراير، ٢٠٢١ عبر التحاضر المرئي عن بعد ZOOM، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر- الجزائر، ٢٠٢١.

١٧. علي عبد العباس نعيم، تحديات التحاسب الضريبي عن عقود التجارة الإلكترونية دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن لكلية القانون، ملحق خاص (٢)، ع ٤٤، س ١٧، تصدر عن جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٢.
١٨. د. علي غريبي، أثر الإعلام بالتشريع الضريبي على الإيرادات العامة، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية في جامعة الأغواط، مج ٦، ع ٢، سنة ٢٠٢٢.
١٩. د. فائق محمد حسين و محمد ناصح محمد أمين، الفوضى التشريعية – دراسة استقرائية لواقع الحركة التشريعية في العراق وإقليم كردستان، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، ع ٧، تصدر عن مجلس النواب في مملكة البحرين، فبراير ٢٠٢٤.
٢٠. فيصل بدري وخالد عطيوي، مبدأ سمو المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج، ع٢٠، تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠١٤.
٢١. د. كريم السيد عبد الرزاق، قياس أثر التشريعات ، بحث منشور في مجلة النهضة، مج ١٣، ع ١، تصدر عن المركز المغربي للأبحاث والدراسات القانونية والسياسية ، المغرب، ٢٠١٢.
٢٢. د. محمد جبار جدوع العبدلي، التضخم التشريعي في مجال المصادقة على المعاهدات الدولية وأثره على جودة التشريعات الداخلية، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ، مج ١٧، ع ٦٠، تصدر عن كلية القانون- جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٤.
٢٣. د. محمد جميل ناجي، المعاهدات الدولية وآثارها القانونية وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لعام ١٩٦٩، بحث منشور في مجلة جامعة ، ع ٦، تصدر عن جامعة الملكة أروى، اليمن، ٢٠١١.
٢٤. د. منتصر علوان كريم، أثر السياسة التشريعية في الحد من تضخم تشريعات الوظيفية العامة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ١٣، ع ٢، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢٤.
٢٥. د. نضال رؤوف أحمد، دور الحصر الضريبي في تمويل الموازنة العامة في العراق (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)،بحث منشور في مجلة دراسات الكوفة، ع ٦٥، ج ٢، تصدر عن جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢.
٢٦. هيثم علي محمد، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي – بحث تطبيقي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٥، ٢٠١٣.
٢٧. د. ياسر عطيوي عبود و سجى فالح حسين، دور المحكمة الاتحادية العليا العراقية في تطوير الصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ع٥٧، ج ٢، تصدر عن مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، ٢٠٢٣.
٢٨. د. ياسين دولة و د. إبراهيم رحماني، أثر المعاهدات الدولية في فرض العولمة التشريعية على القانون الجزائري – المسائل الجنائية والأحوال الشخصية نموذجا، بحث منشور في مجلة الشهاب، مج ١٠، ع ١، تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢٤.

رابعا: الدساتير والاعلانات

١. إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لسنة ١٧٨٩.
٢. الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨.
٣. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٤. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤.

خامساً: القوانين

١. قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩.
٢. قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢.
٣. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢.
٤. أمر سلطة الائتلاف رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٣.
٥. قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

سادسا: القرارات القضائية

١. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم ٤٣/اتحادية/إعلام/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٦/٢٠.

سابعاً: المواقع الالكترونية

١. عبدالعزيز محمد سالمان، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، منشورات قانونية، ١١ ديسمبر ٢٠٢١ https://manshurat.org/node/74780
٢. موقع المحكمة الاتحادية العليا : https://www.iraqfsc.iq

ثامناً: المصادر الأجنبية

1. Aitken, V. E. (2013). An exposition of legislative quality and its relevance for effective development.
2. Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, 10e éd., LGDJ, Paris, 2010.

Sources

First: Legal Books

1. Dr. Ahmed Sweilem Al-Omari, Politics and Governance in Light of Comparative Constitutions, Anglo-Egyptian Library, no publication date.
2. Dr. Ahmed Abis Nema Al-Fatlawi, Sound Legislation and Obstacles to the Legislative Process in Iraq, Zain Legal and Literary Library, 1st edition, Beirut, 2015.
3. Dr. Ahmed Fateh Mulla Zadeh, Constitutional Security and its Role in Building the Rule of Law – A Comparative Study, Arab Center for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, 2023.
4. Thamer Abdul-Jabbar Abdul-Abbas Al-Saidi, The Legal Drafting of Legislative Texts, New University Publishing House, Alexandria, 2019.
5. Dr. Jalal Bandari, Activating the Role of Parliament and its Need for Expertise Centers, no publisher, Cairo, 2004.
6. Dr. Hamed Sultan, Dr. Aisha Rateb, and Dr. Salah El-Din Amer, Public International Law, Arab Renaissance House, 1st edition, Cairo, 1978.
7. Dr. Hanan Muhammad Al-Qaisi, Legislative Drafting – Behind Every Successful Legislation is Sound Drafting, Al-Kitab Press, 1st ed., Baghdad, 2025.
8. Dr. Haider Adham Al-Ta'i, Lectures on the Basic Principles of Legislative Drafting, Dar Al-Sanhuri, Beirut, 2021.
9. Dr. Haider Adham Al-Ta'i, Lectures on the Basic Principles of Legislative Drafting, Dar Al-Sanhuri, Beirut, 2021.
10. Dr. Dennis Lloyd, The Idea of Law, translated by Salim Al-Suwaiss, Alam Al-Ma'rifah Series, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1978.
11. Roscoe Pound, An Introduction to the Philosophy of Law, translated by Dr. Salah Dabbagh, Nahda Center for Studies and Research, 1st ed., Beirut, 2021.
12. Reem Al-Batma, International Treaties and National Law: A Comparative Study of the Relationship between International Treaties and National Law and Mechanisms for Their Localization, Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession "MUSAWA", December 2014.
13. Dr. Talaat Jiyad Laji Al-Hadidi, Principles of Public International Law in Light of International Changes (Globalization), Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, 1st ed., Jordan, 2012.
14. Dr. Abdul-Basit Ali Jassim Al-Zubaidi, Modern International Financial Developments and Their Impact on Tax Legislation, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, 2014.
15. Dr. Abdul-Aziz Muhammad Sarhan, Public International Law - General Theories and Theory of Law in Public International Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1991.
16. Dr. Essam Al-Attiyah, Public International Law, Legal Library, 2nd ed., Baghdad, 2012.
17. Aliwa Mustafa Fath Al-Bab, Enacting Legislation, Book One - Part One, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Egypt, 2012.
18. Muhammad Shaker Asfour, Principles of the Public Budget, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 1st ed., 2008.
19. Mahmoud Muhammad Ali Sabra, Principles of Legal Drafting, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Egypt, 2007.

20. Dr. Munther Al-Shawi, Introduction to the Philosophy of Law, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, 1st ed., Baghdad, 2011.
21. Dr. Hatem Al-Muhsin, Measuring the Impact of Legislation, Dar Al-Sanhuri, 1st ed., Beirut, 2018.
22. Yahya Qasim Ali, The Easy Way to Public Finance and Yemeni Tax Legislation, Faculty of Law - University of Aden, 1st ed., 2000.

Second: Legal Theses and Dissertations

1. Ibrahim Hamid Mohsen Al-Zubaidi, The Legislative Vacuum in Direct Tax Provisions in Iraq, PhD thesis, University of Baghdad, College of Law, 2007.
2. Chanchan Manal, The Financial Field of Parliament, Doctoral Dissertation in Public Law, University of Algiers 1, Faculty of Law, 2018-2019.
3. Hussein Zayer Judeh, Knowledge of Tax Law - A Comparative Study, PhD thesis, Al-Mustansiriya University, College of Law, 2023.
4. Reda bin Said Maiza, Rationalization of Criminal Policy in Algeria, PhD thesis, Faculty of Law - Said Hamdeen, University of Algiers1.
5. Fahd Bandar Al-Daihani, The Impact of Implementing Governance on Public Budget Management - A Comparative Study, Master's Thesis in Public Law, Ajman University, College of Law, 2018.
6. Lakhal Somaya, Stages of Preparing the Legislative Text, PhD thesis, University of Algiers, Faculty of Law, 2023-2024.
7. Lamia Khazar, Electronic Government, PhD thesis, University of Batna-01- Hajj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, 2017-2018.
8. Muhammad Ahmed Aziz Al-Abdali, Certainty in Iraqi Tax Legislation, Master's Thesis, Tikrit University, College of Law, 2018.

Third: Legal research

1. Akhal Muhammad, Organic Law Related to the Financial Laws (LOLF) and the Governance of Public Expenditure in France, a research published in the Mediterranean Journal of Law and Economics, Volume 6, Issue 1, issued by Abu Bakr Belkaid University in Tlemcen Province, Algeria, 2021.
2. D. Bouzid Sragni, Legal Globalization and Its Mechanisms, research published in the Algerian Journal of Security and Development, No. 9, issued by the Security Laboratory in the Mediterranean Region - University of Batna 1 Hajj Lakhdar, Algeria, 2016.
3. Jamal Al-Kawakibi, Study of the Anticipatory Impact of Legislation in Morocco in Light of the French Experience, research published in the Journal of Parliamentary Notebooks, Volume 2, Issue 2, issued by the Law and Rights Laboratory at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - Mohammedia, Hassan II University in Casablanca, 2023.
4. Hossam El-Din Abdel Hamid Mohamed, the principle of legal security and its relationship to the idea of acquired rights in Egyptian and French administrative law, research published in the Middle East Research Journal, no. 80, issued by the Middle East Research Center - Ain Shams University, Egypt, 2022.
5. D. Khaled Jamal Ahmed Hassan, Principles of Legislative Drafting, research published in the Legal Journal, No. 4, issued by the Legislation and Legal Opinion Authority, Bahrain, 2015.
6. Defas Adnan, Competition Law between the Competitive System and Legal Security, research published in the Academic Journal of Legal Research, special issue, issued by Abderrahmane Mira University in Bejaia, Algeria, 2015.
7. D. Rakan bin Fahd Al-Harbi, Measuring the Impact of Legislation in the Kingdom of Saudi Arabia - A Proposed Regulatory Framework for Evaluating the Legislative Impact, research published in Judiciary Magazine, No. 35, issued by the Saudi Judicial Scientific Society, May 2024.

8. D. Sami Muhammad Muhammad Farag Khalil, The Legal Framework for the Mandatory Prior Evaluation of the Effects of Draft Laws in France, research published in the Journal of Legal and Economic Research, Volume 62, No. 2, Faculty of Law - Menoufia University, 2025.
9. D. Sari Harith Abdul Karim Al-Shawi, Automating the Legislative Process - A Comparative Study, research published in Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. 79, issued by Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies - Al-Mustansiriya University, 2022.
10. D. Saeed bin Ali bin Hassan Al-Mamouri, Dr. Radwan Ahmed Al-Jaf, The Principle of Legal Security and the Elements of Legislative Quality, research published in the Journal of Legal and Economic Research, No. 79, issued by Mansoura University in Egypt, 2022.
11. D. Salam Abdel-Zahra Al-Fatlawi and Amna Fares Hamed, General Standards for Legislative Drafting - A Comparative Study, research published in Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, No. 4, issued by the College of Law - University of Babylon, Iraq, 2017.
12. D. Siham al-Din Khairy and Ghaith Arkan Abdullah, modern technological methods are an essential means in dealing with tax and customs evasion operations, research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, special issue of the Seventh Scientific Conference, 2018.
13. Sophia Sharad, Legislative inflation in the rules of international humanitarian law - Child protection rules in times of armed conflict as a model, research published in Al-Naqid Journal for Political Studies, Volume 6, Issue 2, issued by the Faculty of Law and Political Science, Human Security Laboratory, University of Batna - Algeria, 2022.
14. D. Atef Saadi Muhammad Ali, Skills in Using Legal Language in the Fields of Legislation and Legal Opinion, research published in the Legal Journal, No. 3, issued by the Legislation and Legal Opinion Authority in the Kingdom of Bahrain, 2015.
15. Abdul Sattar Hamad Angad, Evaluating the Iraqi tax system between reality and ambition: income tax as a model, research published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 3, Issue 10, Kirkuk University, College of Law and Political Sciences, 2014.
16. Abdullah Laouiji, Legal Security and Obstacles to Achieving it in Algeria, research published in the Journal of Research in Contracts and Business Law, Volume 6, Issue 2, a special issue of the activities of the National Forum "The Impact of Legal Security on the Development of Investment in Algeria, held on February 4, 2021 via ZOOM, University of Batna 1 Hajj Lakhdar - Algeria, 2021.
17. Ali Abdel Abbas Naeem, Challenges of tax accounting for e-commerce contracts, a legal study, research published in the Journal of Basra Studies, Proceedings of the Eighth National Scientific Conference of the College of Law, Special Supplement (2), No. 44, No. 17, issued by the University of Basra - Center for Basra and Arabian Gulf Studies, 2022.
18. D. Ali Gharibi, The Impact of Media on Tax Legislation on Public Revenues, research published in the Academic Journal of Legal and Political Research at the University of Laghouat, Volume 6, Issue 2, year 2022.
19. D. Faiq Muhammad Hussein and Muhammad Nasih Muhammad Ambin, Legislative Chaos - An inductive study of the reality of the legislative movement in Iraq and the Kurdistan Region, research published in the Journal of Legal Studies, No. 7, issued by the House of Representatives in the Kingdom of Bahrain, February 2024.
20. Faisal Badri and Khaled Atiwi, The Principle of the Supremacy of International Treaties in Public International Law, research published in the Journal of Law and Human Sciences, Volume, No. 20, issued by Zian Ashour University in Djelfa, Algeria, 2014.

21. D. Karim Al-Sayyid Abdel Razzaq, Measuring the Impact of Legislation, research published in Al-Nahda Magazine, Volume 13, Issue 1, issued by the Moroccan Center for Legal and Political Research and Studies, Morocco, 2012.
22. D. Muhammad Jabbar Jadoua Al-Abdali, Legislative inflation in the field of ratification of international treaties and its impact on the quality of internal legislation, research published in the Kufa Journal of Legal and Political Sciences, vol. 17, no. 60, issued by the College of Law - University of Kufa, Iraq, 2024.
23. D. Muhammad Jamil Naji, International Treaties and Their Legal Effects According to the Vienna Convention on Treaties of 1969, research published in University Journal, No. 6, issued by Queen Arwa University, Yemen, 2011.
24. D. Montaser Alwan Karim, The impact of legislative policy in reducing the inflation of public employment legislation, research published in the Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 2, issued by the College of Law and Political Science - Diyala University, Iraq, 2024.
25. D. Nidal Raouf Ahmed, The role of taxation in financing the general budget in Iraq (applied research in the General Authority for Taxes), research published in the Journal of Kufa Studies, No. 65, Part 2, issued by the University of Kufa - Kufa Studies Center, 2022.
26. Haitham Ali Muhammad, the relationship of double taxation to investment between readjustment and change in the Iraqi tax system - applied research, research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, No. 35, 2013.
27. D. Yasser Atiwi Abboud and Saja Faleh Hussein, the role of the Iraqi Federal Supreme Court in developing legislative drafting - a comparative study, research published in the Iraqi University Journal, No. 57, Part 2, issued by the Center for Research and Studies at the Iraqi University, 2023.
28. D. Yassin Dawla and Dr. Ibrahim Rahmani, The impact of international treaties in imposing legislative globalization on Algerian law - criminal matters and personal status as an example, research published in Al-Shehab Magazine, Volume 10, Issue 1, issued by the University of the Valley, Algeria, 2024.

Fourth: Constitutions

1. French Declaration of the Rights of Man and of the Citizen of 1789.
2. The French Constitution of 1958.
3. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
4. The Constitution of the Arab Republic of Egypt of 2014.

Fifth: Laws

1. Real Estate Tax Law No. 162 of 1959.
2. Land Tax Law No. 26 of 1962.
3. Income Tax Law No. 113 of 1982.
4. Coalition Provisional Authority Order No. (37) of 2003.
5. Financial Management Law No. 6 of 2019.

Sixth: Judicial Decisions

1. Federal Supreme Court Decision No. 43/Federal/Media/2017 dated 20/6/2017.

Seventh: Websites

1. Abdulaziz Mohammed Salman, Oversight of the Constitutionality of International Treaties, Legal Publications, December 11, 2021: https://manshurat.org/node/74780
2. Website of the Federal Supreme Court: https://www.iraqfsc.iq

Eighth: Foreign Sources

1. Aitken, V. E. (2013). An exposition of legislative quality and its relevance for effective development.

ومن كل ما تقدم، يتبين أنّ على المشـــرع أن يلتزم بأحكام المعاهدة الضـــريبية التزامه بأحكام القوانين الداخلية. ولذلك، فإن أي طرف تتعارض قواعده الداخلية مع أحكام الاتفاقية الدولية يكون أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا قبول المعاهدة وتعديل تشـــريعاته الداخلية بما يتلاءم مع ما ورد فيها، وإمّا الامتناع عن التصـــديق عليها وعدم الانضمام إليها منذ البداية.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من موضـوع دراسـتنا هذه، نجد من المناسـب أن نذكر أهم ما توصـلنا إليه من اسـتنتاجات، وكذلك أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:-

أولا: الاستنتاجات:

١. إن مبدأ الأمن القانوني يشكل الإطار الضـامن لجودة التشـريعات المالية، إذ لا يمكن تحقيق تشـريع مالي فعال دون توافر عناصر الوضوح، والاستقرار، وقابلية التوقع، وهي عناصر جوهرية للأمن القانوني.

٢. إن ضـــمان الأمن القانوني في المجال المالي وحماية الحقوق المرتبطة بالمســـائل المالية، وكذلك الحفاظ على اسـتقرار هذه الحقوق، لا يقتصـر على مجرد النص عليها في التشـريعات الدسـتورية والقانونية المالية، بل يتطلب توفير بيئة قانونية مالية متسقة ومتكاملة.

٣. تباين مســـتوى تكريس مبدأ الأمن القانوني في التشـــريعات المالية بين الأنظمة القانونية محل المقارنة، حيث نجحت بعض التشـريعات في إرسـاء ضـمانات تشـريعية وقضـائية فعالة، في حين لا يزال هذا المبدأ يواجه تحديات تطبيقية في العراق.

٤. خروج العديد من القوانين والتشريعات العراقية، بما في ذلك بعض التشريعات المالية، خروجاً في بعض نصـوصـها على مبدأ الأمن القانوني، وتعارضـها مع ما نص عليه الدسـتور النافذ لسـنة ٢٠٠٥ من إشارات ضمنية تُلزم الأخذ بهذا المبدأ.

٥. أدت الثورة التكنولوجية في الاتصـالات والمعلومات إلى ظهور وسـائل جديدة لنقل المعلومات والوصـول إليها بســـهولة، وانعكس ذلك إيجابًا على القانون المالي من خلال تســـهيل وســـرعة الاطلاع على التشريعات.

٦. إن تكريس الأمن القـانوني في المجـال المـالي يتطلـب أن تكون القواعـد والنصـــوص المـاليـة مقروءة بوضـوح عالٍ، ودقيقة في صـياغتها، مع إمكانية سـريعة للتعرف على مضـامينها ومضـمون الحقوق والواجبات المالية التي تحددها.

ثانياً: التوصيات

١. نوصي كلًا من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية باعتماد منهجية واضحة لتقييم جودة التشريعات المالية قبل إصدارها، تقوم على قياس مدى وضوح النص، وقابليته للتطبيق، وأثره المتوقع على الاستقرار الاقتصادي والثقة المشروعة.

٢. نقترح على المشرع العراقي العمل على تكريس مظاهر وعناصر مبدأ الأمن القانوني في التشريعات العراقية بوجه عام، وفي التشريعات المالية على وجه الخصوص، بما يعزز استقرار المراكز القانونية ويحمي الحقوق المالية للمخاطبين بالنصوص القانونية.

٣. نقترح على السلطتين التشريعية والتنفيذية الالتزام بالتكريس الدقيق لمبدأ الأمن القانوني في جميع مراحل إعداد وتشريع وتنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة، بما يضمن وضوح أحكامه واستقرارها وقابليتها للتوقع.

٤. الدعوة إلى اعتماد التحول الرقمي في صياغة ونشر وتفسير التشريعات المالية، بما يسهل الوصول إلى النصوص القانونية، ويعزز الشفافية واليقين القانوني، ويسهم في تمكين المكلفين من الإحاطة بحقوقهم والتزاماتهم المالية.

٥. ندعو المشرع العراقي الى اعتماد منهج تشريعي يقوم على المواءمة المسبقة والمدروسة بين التشريعات المالية الوطنية والمعايير الدولية، بحيث تتم عملية التكييف في إطار مؤسسي منظم يستند إلى دراسات أثر تشريعي دقيقة.

المصادر

اولاً: الكتب القانونية

١. د. أحمد سويلم العمري، السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا سنة نشر.
٢. د. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط١، بيروت، ٢٠١٥.
٣. د. أحمد فاتح ملا زادة، الأمن الدستوري ودوره في بناء دولة القانون – دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر ولتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٣.
٤. ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، الصياغة القانونية لنصوص التشريع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٩.
٥. د. جلال بنداري، تفعيل دور البرلمان وحاجته إلى بيوت الخبرة، بدون دار نشر ، القاهرة، ٢٠٠٤.
٦. د. حامد سلطان و د. عائشة راتب و د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٧٨.
٧. د. حنان محمد القيسي، الصياغة التشريعية – وراء كل تشريع ناجح صياغة محكمة، مطبعة الكتاب، ط١، بغداد، ٢٠٢٥.
٨. د. حيدر أدهم الطائي، محاضرات في المبادئ الأساسية للصياغة التشريعية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١.
٩. د. دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.
١٠. روسكو باوند، مدخل إلى فلسفة القانون، ترجمة د. صلاح دباغ، مركز نهوض للدراسات والبحوث، ط١، بيرت، ٢٠٢١.
١١. ريم البطمة، المعاهدات الدولية والقانون الوطني: دراسة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توطينها، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، كانون الأول ٢٠١٤.

١٢. د. طلعت جياد لجي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠١٢.
١٣. د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٤.
١٤. د. عبد العزيز محمد سرحان، القانون الدولي العام – النظريات العامة ونظرية القانون في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
١٥. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، ط٢، بغداد، ٢٠١٢.
١٦. عليوة مصطفى فتح الباب، سن التشريعات، الكتاب الأول- الجزء الأول، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.
١٧. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨.
١٨. محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٧.
١٩. د. منذر الشاوي، مدخل في فلسفة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١١.
٢٠. د. هاتف المحسن، قياس أثر التشريع، دار السنهوري، ط١، بيروت، ٢٠١٨.
٢١. يحيى قاسم علي، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، كلية الحقوق - جامعة عدن، ط١، ٢٠٠٠.

ثانياً: الاطاريح والرسائل القانونية

١. إبراهيم حميد محسن الزبيدي، الفراغ التشريعي في أحكام الضرائب المباشرة في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٧.
٢. تشانتشان منال، المجال المالي للبرلمان، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر١، كلية الحقوق ،٢٠١٨-٢٠١٩.
٣. حسين زاير جودة، العلم بالقانون الضريبي – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ٢٠٢٣.
٤. رضا بن السعيد معيزة، ترشيد السياسة الجنائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق –سعيد حمدين، جامعة الجزائر١.
٥. فهد بندر الديحاني، أثر تطبيق الحوكمة على إدارة الموازنة العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة عجمان، كلية القانون، ٢٠١٨.
٦. لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.
٧. لمياء خزار، الحكومة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة-٠١- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧-٢٠١٨.
٨. محمد أحمد عزيز العبدلي، اليقين في التشريع الضريبي العراقي، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الحقوق، ٢٠١٨.

ثالثاً: البحوث القانونية

١. أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا، بحث منشور في المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، مج ٦، ع ١، تصدر عن جامعة أبو بكر بلقايد بولاية تلمسان، الجزائر، ٢٠٢١.
٢. د. بو زيد سراغني، العولمة القانونية وآلياتها، بحث منشور في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع ٩، تصدر عن مخبر الأمن في منطقة المتوسط- جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر، الجزائر، ٢٠١٦.
٣. جمال الكواكبي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، بحث منشور في مجلة دفاتر برلمانية، مج ٢، ع ٢، تصدر عن مختبر القانون والحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ٢٠٢٣.
٤. حسام الدين عبد الحميد محمد، مبدأ الأمن القانوني وعلاقته بفكرة الحقوق المكتسبة في القانون الإداري المصري والفرنسي، بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ٨٠، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٢٢.
٥. د. خالد جمال أحمد حسن، مبادئ الصياغة التشريعية، بحث منشور في المجلة القانونية، ع ٤، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني ، البحرين، ٢٠١٥.
٦. دفاس عدنان، قانون المنافسة بين النظام التنافسي والأمن القانوني، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، تصدر عن جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، الجزائر، ٢٠١٥.
٧. د. راكان بن فهد الحربي، قياس أثر التشريعات في المملكة العربية السعودية – إطار تنظيمي مقترح لتقييم الأثر التشريعي، بحث منشور في مجلة قضاء، ع ٣٥، تصدر عن الجمعية العلمية القضائية السعودية ، مايو ٢٠٢٤.
٨. د. سامي محمد محمد فرج خليل، الإطار القانوني لإلزامية التقييم المسبق لآثار مشروعات القوانين في فرنسا، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٦٢، ع ٢، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ٢٠٢٥.

٩. د. سرى حارث عبد الكريم الشاوي، أتمتة العملية التشريعية- دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٧٩، تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.
١٠. د. سعيد بن علي بن حسن المعموري ، د. رضوان احمد الجاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٧٩، تصدر عن جامعة المنصورة في مصر، ٢٠٢٢.
١١. د. سلام عبد الزهرة الفتلاوي و آمنة فارس حامد، المعايير العامة للصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٤، تصدر عن كلية القانون – جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧.
١٢. د. سهام الدين خيري و غيث أركان عبد الله، الأساليب التكنولوجية الحديثة وسيلة أساسية في معالجة عمليات التهرب الضريبي والجمركي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، ٢٠١٨.
١٣. صوفيا شراد، التضخم التشريعي في قواعد القانون الدولي الإنساني – قواعد حماية الطفل زمن النزاعات المسلحة انموذجا، بحث منشور في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج ٦، ع ٢، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة – الجزائر، ٢٠٢٢.
١٤. د. عاطف سعدي محمد علي، مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، بحث منشور في مجلة القانونية، ع ٣، تصدر عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني في مملكة البحرين، ٢٠١٥.
١٥. عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح : ضريبة الدخل انموذجا، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، مج ٣، ع ١٠، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٤.
١٦. عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، بحث منشور في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، مج ٦، ع ٢، عدد خاص بفعاليات الملتقى الوطني "أثر الأمن القانوني على تطوير الاستثمار في الجزائر المنعقد في ٤ فبراير، ٢٠٢١ عبر التحاضر المرئي عن بعد ZOOM، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر- الجزائر، ٢٠٢١.
١٧. علي عبد العباس نعيم، تحديات التحاسب الضريبي عن عقود التجارة الإلكترونية دراسة قانونية، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن لكلية القانون، ملحق خاص (٢)، ع ٤٤، س ١٧، تصدر عن جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٢.
١٨. د. علي غريبي، أثر الإعلام بالتشريع الضريبي على الإيرادات العامة، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية في جامعة الأغواط، مج ٦، ع ٢، سنة ٢٠٢٢.
١٩. د. فائق محمد حسين و محمد ناصح محمد أمين، الفوضى التشريعية – دراسة استقرائية لواقع الحركة التشريعية في العراق وإقليم كردستان، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، ع ٧، تصدر عن مجلس النواب في مملكة البحرين، فبراير ٢٠٢٤.
٢٠. فيصل بدري وخالد عطيوي، مبدأ سمو المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج، ع٢٠، تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠١٤.
٢١. د. كريم السيد عبد الرزاق، قياس أثر التشريعات ، بحث منشور في مجلة النهضة، مج ١٣، ع ١، تصدر عن المركز المغربي للأبحاث والدراسات القانونية والسياسية ، المغرب، ٢٠١٢.
٢٢. د. محمد جبار جدوع العبدلي، التضخم التشريعي في مجال المصادقة على المعاهدات الدولية وأثره على جودة التشريعات الداخلية، بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ، مج ١٧، ع ٦٠، تصدر عن كلية القانون- جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٤.
٢٣. د. محمد جميل ناجي، المعاهدات الدولية وآثارها القانونية وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لعام ١٩٦٩، بحث منشور في مجلة جامعة ، ع ٦، تصدر عن جامعة الملكة أروى، اليمن، ٢٠١١.
٢٤. د. منتصر علوان كريم، أثر السياسة التشريعية في الحد من تضخم تشريعات الوظيفية العامة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ١٣، ع ٢، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢٤.
٢٥. د. نضال رؤوف أحمد، دور الحصر الضريبي في تمويل الموازنة العامة في العراق (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)،بحث منشور في مجلة دراسات الكوفة، ع ٦٥، ج ٢، تصدر عن جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢.
٢٦. هيثم علي محمد، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي – بحث تطبيقي، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٥، ٢٠١٣.
٢٧. د. ياسر عطيوي عبود و سجى فالح حسين، دور المحكمة الاتحادية العليا العراقية في تطوير الصياغة التشريعية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ع٥٧، ج ٢، تصدر عن مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، ٢٠٢٣.
٢٨. د. ياسين دولة و د. إبراهيم رحماني، أثر المعاهدات الدولية في فرض العولمة التشريعية على القانون الجزائري – المسائل الجنائية والأحوال الشخصية نموذجا، بحث منشور في مجلة الشهاب، مج ١٠، ع ١، تصدر عن جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢٤.

رابعا: الدساتير والاعلانات
١. إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لسنة ١٧٨٩.
٢. الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨.
٣. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٤. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤.

خامساً: القوانين
١. قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩.
٢. قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢.
٣. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢.
٤. أمر سلطة الائتلاف رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٣.
٥. قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

سادسا: القرارات القضائية
١. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم ٤٣/اتحادية/إعلام/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٦/٢٠.

سابعاً: المواقع الالكترونية
١. عبدالعزيز محمد سالمان، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، منشورات قانونية، ١١ ديسمبر ٢٠٢١ https://manshurat.org/node/74780
٢. موقع المحكمة الاتحادية العليا : https://www.iraqfsc.iq

ثامناً: المصادر الأجنبية
1. Aitken, V. E. (2013). An exposition of legislative quality and its relevance for effective development.
2. Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, 10e éd., LGDJ, Paris, 2010.

Sources

First: Legal Books
1. Dr. Ahmed Sweilem Al-Omari, Politics and Governance in Light of Comparative Constitutions, Anglo-Egyptian Library, no publication date.
2. Dr. Ahmed Abis Nema Al-Fatlawi, Sound Legislation and Obstacles to the Legislative Process in Iraq, Zain Legal and Literary Library, 1st edition, Beirut, 2015.
3. Dr. Ahmed Fateh Mulla Zadeh, Constitutional Security and its Role in Building the Rule of Law – A Comparative Study, Arab Center for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, 2023.
4. Thamer Abdul-Jabbar Abdul-Abbas Al-Saidi, The Legal Drafting of Legislative Texts, New University Publishing House, Alexandria, 2019.
5. Dr. Jalal Bandari, Activating the Role of Parliament and its Need for Expertise Centers, no publisher, Cairo, 2004.
6. Dr. Hamed Sultan, Dr. Aisha Rateb, and Dr. Salah El-Din Amer, Public International Law, Arab Renaissance House, 1st edition, Cairo, 1978.
7. Dr. Hanan Muhammad Al-Qaisi, Legislative Drafting – Behind Every Successful Legislation is Sound Drafting, Al-Kitab Press, 1st ed., Baghdad, 2025.
8. Dr. Haider Adham Al-Ta'i, Lectures on the Basic Principles of Legislative Drafting, Dar Al-Sanhuri, Beirut, 2021.
9. Dr. Haider Adham Al-Ta'i, Lectures on the Basic Principles of Legislative Drafting, Dar Al-Sanhuri, Beirut, 2021.
10. Dr. Dennis Lloyd, The Idea of Law, translated by Salim Al-Suwaiss, Alam Al-Ma'rifah Series, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1978.

11. Roscoe Pound, An Introduction to the Philosophy of Law, translated by Dr. Salah Dabbagh, Nahda Center for Studies and Research, 1st ed., Beirut, 2021.
12. Reem Al-Batma, International Treaties and National Law: A Comparative Study of the Relationship between International Treaties and National Law and Mechanisms for Their Localization, Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession "MUSAWA", December 2014.
13. Dr. Talaat Jiyad Laji Al-Hadidi, Principles of Public International Law in Light of International Changes (Globalization), Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, 1st ed., Jordan, 2012.
14. Dr. Abdul-Basit Ali Jassim Al-Zubaidi, Modern International Financial Developments and Their Impact on Tax Legislation, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, 2014.
15. Dr. Abdul-Aziz Muhammad Sarhan, Public International Law - General Theories and Theory of Law in Public International Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1991.
16. Dr. Essam Al-Attiyah, Public International Law, Legal Library, 2nd ed., Baghdad, 2012.
17. Aliwa Mustafa Fath Al-Bab, Enacting Legislation, Book One - Part One, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Egypt, 2012.
18. Muhammad Shaker Asfour, Principles of the Public Budget, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 1st ed., 2008.
19. Mahmoud Muhammad Ali Sabra, Principles of Legal Drafting, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Egypt, 2007.
20. Dr. Munther Al-Shawi, Introduction to the Philosophy of Law, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, 1st ed., Baghdad, 2011.
21. Dr. Hatem Al-Muhsin, Measuring the Impact of Legislation, Dar Al-Sanhuri, 1st ed., Beirut, 2018.
22. Yahya Qasim Ali, The Easy Way to Public Finance and Yemeni Tax Legislation, Faculty of Law - University of Aden, 1st ed., 2000.

Second: Legal Theses and Dissertations

1. Ibrahim Hamid Mohsen Al-Zubaidi, The Legislative Vacuum in Direct Tax Provisions in Iraq, PhD thesis, University of Baghdad, College of Law, 2007.
2. Chanchan Manal, The Financial Field of Parliament, Doctoral Dissertation in Public Law, University of Algiers 1, Faculty of Law, 2018-2019.
3. Hussein Zayer Judeh, Knowledge of Tax Law - A Comparative Study, PhD thesis, Al-Mustansiriya University, College of Law, 2023.
4. Reda bin Said Maiza, Rationalization of Criminal Policy in Algeria, PhD thesis, Faculty of Law - Said Hamdeen, University of Algiers1.
5. Fahd Bandar Al-Daihani, The Impact of Implementing Governance on Public Budget Management - A Comparative Study, Master's Thesis in Public Law, Ajman University, College of Law, 2018.
6. Lakhal Somaya, Stages of Preparing the Legislative Text, PhD thesis, University of Algiers, Faculty of Law, 2023-2024.
7. Lamia Khazar, Electronic Government, PhD thesis, University of Batna-01- Hajj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, 2017-2018.
8. Muhammad Ahmed Aziz Al-Abdali, Certainty in Iraqi Tax Legislation, Master's Thesis, Tikrit University, College of Law, 2018.

Third: Legal research

1. Akhal Muhammad, Organic Law Related to the Financial Laws (LOLF) and the Governance of Public Expenditure in France, a research published in the Mediterranean Journal of Law and Economics, Volume 6, Issue 1, issued by Abu Bakr Belkaid University in Tlemcen Province, Algeria, 2021.

2. D. Bouzid Sragni, Legal Globalization and Its Mechanisms, research published in the Algerian Journal of Security and Development, No. 9, issued by the Security Laboratory in the Mediterranean Region - University of Batna 1 Hajj Lakhdar, Algeria, 2016.
3. Jamal Al-Kawakibi, Study of the Anticipatory Impact of Legislation in Morocco in Light of the French Experience, research published in the Journal of Parliamentary Notebooks, Volume 2, Issue 2, issued by the Law and Rights Laboratory at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - Mohammedia, Hassan II University in Casablanca, 2023.
4. Hossam El-Din Abdel Hamid Mohamed, the principle of legal security and its relationship to the idea of acquired rights in Egyptian and French administrative law, research published in the Middle East Research Journal, no. 80, issued by the Middle East Research Center - Ain Shams University, Egypt, 2022.
5. D. Khaled Jamal Ahmed Hassan, Principles of Legislative Drafting, research published in the Legal Journal, No. 4, issued by the Legislation and Legal Opinion Authority, Bahrain, 2015.
6. Defas Adnan, Competition Law between the Competitive System and Legal Security, research published in the Academic Journal of Legal Research, special issue, issued by Abderrahmane Mira University in Bejaia, Algeria, 2015.
7. D. Rakan bin Fahd Al-Harbi, Measuring the Impact of Legislation in the Kingdom of Saudi Arabia - A Proposed Regulatory Framework for Evaluating the Legislative Impact, research published in Judiciary Magazine, No. 35, issued by the Saudi Judicial Scientific Society, May 2024.
8. D. Sami Muhammad Muhammad Farag Khalil, The Legal Framework for the Mandatory Prior Evaluation of the Effects of Draft Laws in France, research published in the Journal of Legal and Economic Research, Volume 62, No. 2, Faculty of Law - Menoufia University, 2025.
9. D. Sari Harith Abdul Karim Al-Shawi, Automating the Legislative Process - A Comparative Study, research published in Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. 79, issued by Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies - Al-Mustansiriya University, 2022.
10. D. Saeed bin Ali bin Hassan Al-Mamouri, Dr. Radwan Ahmed Al-Jaf, The Principle of Legal Security and the Elements of Legislative Quality, research published in the Journal of Legal and Economic Research, No. 79, issued by Mansoura University in Egypt, 2022.
11. D. Salam Abdel-Zahra Al-Fatlawi and Amna Fares Hamed, General Standards for Legislative Drafting - A Comparative Study, research published in Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, No. 4, issued by the College of Law - University of Babylon, Iraq, 2017.
12. D. Siham al-Din Khairy and Ghaith Arkan Abdullah, modern technological methods are an essential means in dealing with tax and customs evasion operations, research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, special issue of the Seventh Scientific Conference, 2018.
13. Sophia Sharad, Legislative inflation in the rules of international humanitarian law - Child protection rules in times of armed conflict as a model, research published in Al-Naqid Journal for Political Studies, Volume 6, Issue 2, issued by the Faculty of Law and Political Science, Human Security Laboratory, University of Batna - Algeria, 2022.
14. D. Atef Saadi Muhammad Ali, Skills in Using Legal Language in the Fields of Legislation and Legal Opinion, research published in the Legal Journal, No. 3, issued by the Legislation and Legal Opinion Authority in the Kingdom of Bahrain, 2015.
15. Abdul Sattar Hamad Angad, Evaluating the Iraqi tax system between reality and ambition: income tax as a model, research published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 3, Issue 10, Kirkuk University, College of Law and Political Sciences, 2014.
16. Abdullah Laouiji, Legal Security and Obstacles to Achieving it in Algeria, research published in the Journal of Research in Contracts and Business Law, Volume 6, Issue 2, a

special issue of the activities of the National Forum "The Impact of Legal Security on the Development of Investment in Algeria, held on February 4, 2021 via ZOOM, University of Batna 1 Hajj Lakhdar - Algeria, 2021.
17. Ali Abdel Abbas Naeem, Challenges of tax accounting for e-commerce contracts, a legal study, research published in the Journal of Basra Studies, Proceedings of the Eighth National Scientific Conference of the College of Law, Special Supplement (2), No. 44, No. 17, issued by the University of Basra - Center for Basra and Arabian Gulf Studies, 2022.
18. D. Ali Gharibi, The Impact of Media on Tax Legislation on Public Revenues, research published in the Academic Journal of Legal and Political Research at the University of Laghouat, Volume 6, Issue 2, year 2022.
19. D. Faiq Muhammad Hussein and Muhammad Nasih Muhammad Ambin, Legislative Chaos - An inductive study of the reality of the legislative movement in Iraq and the Kurdistan Region, research published in the Journal of Legal Studies, No. 7, issued by the House of Representatives in the Kingdom of Bahrain, February 2024.
20. Faisal Badri and Khaled Atiwi, The Principle of the Supremacy of International Treaties in Public International Law, research published in the Journal of Law and Human Sciences, Volume, No. 20, issued by Zian Ashour University in Djelfa, Algeria, 2014.
21. D. Karim Al-Sayyid Abdel Razzaq, Measuring the Impact of Legislation, research published in Al-Nahda Magazine, Volume 13, Issue 1, issued by the Moroccan Center for Legal and Political Research and Studies, Morocco, 2012.
22. D. Muhammad Jabbar Jadoua Al-Abdali, Legislative inflation in the field of ratification of international treaties and its impact on the quality of internal legislation, research published in the Kufa Journal of Legal and Political Sciences, vol. 17, no. 60, issued by the College of Law - University of Kufa, Iraq, 2024.
23. D. Muhammad Jamil Naji, International Treaties and Their Legal Effects According to the Vienna Convention on Treaties of 1969, research published in University Journal, No. 6, issued by Queen Arwa University, Yemen, 2011.
24. D. Montaser Alwan Karim, The impact of legislative policy in reducing the inflation of public employment legislation, research published in the Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 2, issued by the College of Law and Political Science - Diyala University, Iraq, 2024.
25. D. Nidal Raouf Ahmed, The role of taxation in financing the general budget in Iraq (applied research in the General Authority for Taxes), research published in the Journal of Kufa Studies, No. 65, Part 2, issued by the University of Kufa - Kufa Studies Center, 2022.
26. Haitham Ali Muhammad, the relationship of double taxation to investment between readjustment and change in the Iraqi tax system - applied research, research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, No. 35, 2013.
27. D. Yasser Atiwi Abboud and Saja Faleh Hussein, the role of the Iraqi Federal Supreme Court in developing legislative drafting - a comparative study, research published in the Iraqi University Journal, No. 57, Part 2, issued by the Center for Research and Studies at the Iraqi University, 2023.
28. D. Yassin Dawla and Dr. Ibrahim Rahmani, The impact of international treaties in imposing legislative globalization on Algerian law - criminal matters and personal status as an example, research published in Al-Shehab Magazine, Volume 10, Issue 1, issued by the University of the Valley, Algeria, 2024.

Fourth: Constitutions

1. French Declaration of the Rights of Man and of the Citizen of 1789.
2. The French Constitution of 1958.
3. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
4. The Constitution of the Arab Republic of Egypt of 2014.

Fifth: Laws

1. Real Estate Tax Law No. 162 of 1959.
2. Land Tax Law No. 26 of 1962.
3. Income Tax Law No. 113 of 1982.
4. Coalition Provisional Authority Order No. (37) of 2003.
5. Financial Management Law No. 6 of 2019.

Sixth: Judicial Decisions

1. Federal Supreme Court Decision No. 43/Federal/Media/2017 dated 20/6/2017.

Seventh: Websites

1. Abdulaziz Mohammed Salman, Oversight of the Constitutionality of International Treaties, Legal Publications, December 11, 2021: https://manshurat.org/node/74780
2. Website of the Federal Supreme Court: https://www.iraqfsc.iq

Eighth: Foreign Sources

1. Aitken, V. E. (2013). An exposition of legislative quality and its relevance for effective development.
2. Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, 10e éd., LGDJ, Paris, 2010.